مآخذ الشهاب الخفاجي في "تكته على مغني اللبيب" على ابن هشام الأنصاري: دراسة نحوية

أ٠د٠ زكريا بن سليمان الخليفة التميمي (*)

المقدمة:

لقد عني العلماء بكتاب مغني اللبيب لابن هشام، فكانت له شروح وعليه نكت وحواش، منها ما وصل إلينا وطبع، ومنها ما لم يطبع، ومنها ما لم يصل إلينا، وقد ذكر صاحب جامع الشروح والحواشي كثيرا منها، ومن هذه النكت نكت لأحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، صاحب المؤلفات الكثيرة في التفسير والنحو واللغة والعروض والأدب والتراجم، وغيرها، حققه أ.د عبد الواحد العيد في الجامعة الإسلامية، لكنه لم يطبع، وقد اطلعت على تحقيقه، ورأيت أن هذه النكت مملوءة بالمناقشات، والاعتراضات، وقد صب فيه الشهاب جهده، لاسيما أنها من آخر مؤلفاته، فقد توفي رحمه ولم يكملها، وقد ذكر فيه مآخذ على ذلك السفر العظيم، فرأيت أن أبرز تلك المآخذ مستعينا بالله.

ولأن أهمية كتاب مغني اللبيب لا تخفى على من لديه اهتمام بالعربية، لا سيما أن مؤلفه ابن هشام، ولا يخفى أيضا العَلم الذي وضع النكت على المغني وهو الشهاب الخفاجي المصري، وإن نكته لمليئة بالمناقشات العلمية، والردود على ابن هشام، بل وتخطئته، والدفاع عنه أيضا، ومناقشة العلماء، وتأييد لفريق، ورفض

(*) الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم.

لآراء لفريق آخرين، فعقدت العزم على خدمة العربية فوليت وجهي شطر تلك النكت، رجاء أن أظهر قيمة ما فيها من علم.

لذا رأيت أن أستعين بالله وأن أتوكل عليه في ذلك.

ولم أجد دراسات تتناول هذا الكتاب فيما اطلعت عليه – والله أعلم – غير الدراسة التي قدمها محقق النكت، تحت عنوان: موقفه من ابن هشام، ذكر فيه ثلاثة مواقف، جعل الأول موقف تأييد ودفاع واستحسان، والثاني: موقف ردٍّ واعتراض وانتقاد، والثالث: موقف توضيح وتفصيل وبيان أورد فيها مسائل دون دراسة، في أربع صفحات تقريبا، قال في الموقف الأول: ((ردَّ الخفاجيّ على من اعترض ابن هشام ، عندما قال: إنَّ لزوم الفاء بعد « أمَّا » دليل على شرطيَّتها؛ لأنَّها لو كانت زائدة لا ستُغْنِي عنها))[١]، وقال في الموقف الثاني: ((ردَّ الشِّهاب قول ابن هشام:(إنَّ «إنْ» المخفَّفة من الثَّقيلة إذا دخلت على الفعل أُهْمِلت وجوباً)، وقال: إنَّه غير مسلَّم، لمخالفته لأقوال من سبقه من الأئمَّة كسيبويه ومكيّ والزَّمخشري))[٢]، وقال في الموقف الثالث: ((قال ابن هشام في أثناء حديثه عن مواضع الفصل بين « أَمَّا » والفاء: (زعم الصّفار أَنَّ الفصل بالخبر قليل)، وضَّح الشِّهاب ذلك بقوله : عبَّر بالزَّعم إشارة إلى ضعفه عنده؛ لأنَّه إنَّما يُعْلَم بالاستقراء))[٣].

وقد جعلت البحث في مقدمة، تتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وتمهيد تحدثت فيه عن الشهاب الخفاجي وكتابه النكت، ثم تحدثت عن المآخذ على ابن هشام، وكل المآخذ في الأدوات، وختمت البحث بخاتمة. والحمد لله أن يسر لي هذا البحث.

---

(١) ينظر: مقدمة المحقق: ٤٥، والتحقيق: ٤٦٠.
(٢) ينظر: مقدمة المحقق: ٤٦، والتحقيق: ٢١١.
(٣) ينظر: مقدمة المحقق: ٤٨، والتحقيق: ٤٧٥.

تمهيد

الشهاب الخفاجي وكتابه النكت

أ. الخفاجي[١]:

هو أحمد بن محمد بن عمر، الخفاجي، المصري، الحنفي، شهاب الدين، أبو العباس، يرجع نسبه إلى قبيلة خفاجة، وهي فرع من بني عامر[٢].

ولد في مصر سنة ٩٧٧ هـ، ونشأ تحت رعاية والده، وتتلمذ على كثير من العلماء، ومن أبرزهم:

برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي. (ت ٩٩٤هـ) [٣]، وشهاب الدين، أحمد بن قاسم العبادي. (ت ٩٩٤هـ) [٤]، ومحمد بن أحمد بن حمزة، الملقب شمس الدين الرَّملي. (ت ١٠٠٤هـ)[٥]، وأحمد بن أبي بكر النّسفي الخزرجي، الشهير بقعود. (ت ١٠٠٧هـ)[٦]، ومحمد بن نجم الدين بن محمد، الملقب شمس الدين الصالحي. (ت ١٠١٢هـ)[٧]، وأبو بكر، إسماعيل بن القطب الرَّبَّاني، شهاب الدِّين الشَّنواني الحسيني. (ت ١٠١٩هـ)[٨]، وعلي ابن يحيى، الملقب نور الدِّين الزَّيادي. (ت ١٠٢٤هـ) [٩].

---

(١) تنظر ترجمته في: ريحانة الألبَّا: ٢/ ٣٢٧، وخلاصة الأثر: ١/ ٣٣١، وسلافة العصر: ٤٢٠، والأعلام: ١/ ٢٣٨، ومعجم المؤلفين: ٢/ ١٣٨.

(٢) ينظر: جمهرة أنساب العرب: ٢/ ٤٦٩.

(٣) ينظر: شذرات الذَّهب: ٨/ ٤٣٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٨/ ٤٣٣.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر: ٣/ ٣٤٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٥٩.

(٧) ينظر: خلاصة الأثر: ٤/ ٣٣٩.

(٨) ينظر: ريحانة الألبّا: ١/ ٣٠١.

(٩) ينظر: المرجع السابق: ١/ ٣٥١.

ومن أشهر تلاميذه:

عبد البرّ بن عبد القادر الفيومي. (ت ١٠٧٢هـ)[١]، وفضل الله بن محب الله المحبِّي. (ت ١٠٨٢هـ)[٢]، وعبد القادر بن با زيد البغدادي. (ت ١٠٩٣هـ)[٣]، وبرهان الدين، إبراهيم الكوراني. (ت ١١٠١هـ)[٤]، وعبد الله بن سالم بن محمد، أبو سالم المغربيّ، (ت ١١٤٢هـ)[٥]، ومحمد بن سليمان العناني، (ت ١١٤٢هـ)[٦]، ومحمد بن عمر الخوانكيّ[٧].

قال عنه ابن معصوم: ((أجرى ينبوع الفضل ما أخجل بمصر نيلها، وبالشام سيحانه، وأهدى لأرباب الأدب رياض أدبه أطيب ريحانة))[٨].

وقال عنه المحبيّ: ((كان في عصره بدر سماء العلم، ونير أفق النَّثر والنَّظم، رأس المؤلفين، ورئيس المصنفين، وسار ذكره سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشهب في الفلك، وكلّ من رأيناه ، أو سمعناه ممَّن أدرك وقته، معترفون له بالتفرّد والتّحرير والتَّقدير))[٩].

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ٢/ ٢٩١.
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ٣٧٧.
(٣) ينظر: المرجع السابق: ٢/ ٤٥١.
(٤) ينظر: عجائب الآثار: ١/ ٦٦.
(٥) ينظر: عجائب الآثار: ١/ ٦٥.
(٦) ينظر: المرجع السابق: ١/ ٦٥.
(٧) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٩٦.
(٨) ينظر: سلافة العصر: ٤٤.
(٩) ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ٣٣١.

ويقول عنه أيضاً: ((فما تُظِلّ الخضراء، ولا تقلُّ الغبراء في زماننا أجرى منه في ميدانها . علوم الأدب . وأحسن تصرّفاً بصفاتها، وأمّا فنون الآداب، فهو ابن بجدتها، وأبو عذرتها، ومالك أزمَّتها))[١].

ومن آثاره الموجودة والمفقودة:

١– إخوان الصفا وهدايا أخدان الوفا[٢].

٢– الأمالي[٣].

٣– برد الجنان في دخول الأطفال الجنان[٤].

٤– بيان ما أشكل على الطُّلاب في آيتين من أول سورة الأنعام[٥].

٥– تُحْفة الفُلْك في شأن رسالته للمُلْك[٦].

٦– تحفة من نسمات القبول لتعريف العهد الّذي في الصِّلة والموصول[٧].

٧– تعليقة على التّسهيل – لابن مالك[٨].

٨– جنة الولدان[٩].

٩– حاشية على حاشية الشيخ ناصر الدين على شرح التفتازاني في التّصريف[١٠].

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ١/ ٣٣٦.

(٢) مخطوط، في مكتبة تيمور (٣٣١ مجاميع) ونسخة أخرى في راشد أفندي في تركيا برقم ١٥٤١– ٦١٠/ ٢.

(٣) كتاب مفقود. ينظر: عناية القاضي: ٨/ ٣٤.

(٤) مخطوط، له نسخة في التيمورية بمجموع رقم ٣٣١/ ١.

(٥) رسالة مخطوطة في راشد أفندي برقم ٥٥٨ ضمن مجموع برقم ٦١٠/ ١٠.

(٦) مخطوطة، له نسخة ضمن مجموع برقم ٣٣١/ ٦ في التيمورية.

(٧) مخطوط، له نسخة ضمن مجموع برقم ٣٣١/ ٧ في التيمورية.

(٨) مفقود. ينظر: الشَّهاب الخفاجي – لصلاح عبد العزيز: ٦٣.

(٩) رسالة مطبوعة. ينظر: الأعلام: ١/ ٢٣٨.

(١٠) مخطوط ، له نسخة في الأزهرية برقم : ١٩٥/ ١٥٩٠٢.

١٠– حاشية على شرح الشريف الجرجانيّ على القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكّاكيّ[١].

١١– حاشية على شرح الفرائض[٢].

١٢– حديقة السحر في قرض الشعر[٣].

١٣– حديقة السحر[٤].

١٤– حواشٍ على الجامي[٥].

١٥– حواشٍ على التّسهيل[٦].

١٦– حواشٍ على الرَّضي[٧].

١٧– حواشٍ على شرح السّراجية[٨].

١٨– حواشٍ على العقائد[٩].

١٩– حواشٍ على المطوّل[١٠].

٢٠– خبايا الزّوايا فيما في الرِّجال من البقايا[١١].

٢١– ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب[١٢].

---

(١) مخطوط، له نسخة في دار الكتب برقم ١٦٣/ بلاغة.
(٢) مفقودة ، ينظر: ريحانة الألبا: ٢/ ٣٤٠.
(٣) مفقود ، أشار إليه الخفاجي في الريحانة: ١/ ٨٨.
(٤) مفقود ، ذكره الخفاجي في الريحانة: ٣٤٠، وإيضاح المكنون: ١/ ٣٩٨.
(٥) مفقود ، ذكره الخفاجي في الريحانة: ٣٤٠.
(٦) مفقود ، أشار إليه الخفاجي في السوانح والبوارح: لوحة ٩٣/ أ.
(٧) مفقود ، ذكره الخفاجي في الريحانة: ٢/ ٣٤٠.
(٨) مفقود ، ذكره في عناية القاضي: ٧/ ١٠٨.
(٩) مفقود ، ذكره في نسيم الرياض: ٣/ ٣٧١.
(١٠) بنظر: عناية القاضي: ٤/ ١٣٨.
(١١) من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٣٦ هـ.
(١٢) مطبوع، ينظر: معالم الأدب العربي لعمر فروخ: ٢/ ٦٤٠.

٢٢– ديوان شعر[١].

٢٣– ذات الأمثال[٢].

٢٤– الرحلة[٣].

٢٥– الروض النظير في شرح شواهد التفسير[٤].

٢٦– ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا[٥].

٢٧– ريحانة الندمان[٦].

٢٨– سحّ العارض على شرح جيميّة ابن الفارض[٧].

٢٩– السّوانح والبوارح[٨].

٣٠– شفاء الغُلَّة في استثناء الجملة[٩].

٣١– شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل[١٠].

٣٢– شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري[١١].

---

(١) مخطوط، له عدّة نسخ منها التيمورية رقم ٣٩٣.

(٢) ينظر: ريحانة الألباء: ٢/ ٣٤٠، وخلاصة الأثر: ١/ ٣٣٣.

(٣) مطبوع مع خبايا الزوايا، ينظر: ريحانة الألباء: ١/ ١٥.

(٤) مفقود، ذكره الخفاجي في عناية القاضي: ١/ ١٤٨.

(٥) طبع عدّة مرات، منها طبعة بولاق سنة ١٢٧٣هـ، وطبع في مصر سنة ١٢٩٤هـ، وأخرى سنة ١٣٠٦هـ.

(٦) مخطوط، له عدة نسخ منها نسخة نجيب باشا في تركيا برقم ٣٧٤.

(٧) مخطوط في تشستربتي برقم ٣٩٧٢/ ٢، وله مصورة في جامعة الإمام بالرقم نفسه.

(٨) مخطوط، له نسخ، منها نسخة دار الكتب الوطنية في تونس برقم ٤٠٥٥، ونسخة الأزهرية برقم ٦٥٣/ ٧٢٤٠ أباظة.

(٩) مخطوط، له نسخة في التيمورية في مجموع برقم: ٣٣١/ ٢٥.

(١٠) طبع عدّة مرات، منها طبعة المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٢٨٢هـ، ومطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ، والمطبعة المنيرية سنة ١٣٧١هـ.

(١١) طبع قديماً. ينظر: معجم المطبوعات: ١/ ٨٣١.

٣٣– الشُّهُب السيّارة[١].

٣٤– طراز المجالس[٢].

٣٥– عتاب الزَّمان في سبب حجب وحرمان بني الأعيان[٣].

٣٦– عناية القاضي وكفاية الرَّاضي[٤].

٣٧– قلائد النّحور من جواهر البحور[٥].

٣٨– كشف المعمىّ عن مسألة الاسم والمسمّى[٦].

٣٩– نسيم الرّياض في شرح الشِّفاء للقاضي عياض[٧].

٤٠– نكت على مغني اللَّبيب[٨].

إلى غيرها من المؤلفات والرسائل الكثيرة[٩].

توفي يوم الثلاثاء الثّاني عشر من شهر رمضان سنة (١٠٦٩هـ)، وقد أناف على التّسعين، رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الأجر والمثوبة.

---

(١) مفقود، ذكره الخفاجي في الريحانة: ١/ ٣١٤.

(٢) مطبوع . في المطبعة الوهبية سنة ١٢٨٤هـ.

(٣) مطبوع مع ريحانة الألبا.

(٤) مطبوع، في بولاق سنة ١٢٨٣هـ.

(٥) مطبوع، ينظر: الأعلام: ١/ ٢٣٨.

(٦) مخطوط، له نسخة في راشد أفندي في تركيا برقم ١١٥٣، ٦١٠/ ٥.

(٧) طبع عدّة مرات، منها طبعة الأستانة سنة ١٢٦٧ هـ، وطبع في مصر سنة ١٣١٢ هـ.

(٨) حققه د. عبد الواحد العيد، الجامعة الإسلامية ١٤٢٨ هـ.

(٩) ينظر: الشهاب الخفاجي وأثره في النحو، لصلاح عبد العزيز، والشهاب الخفاجي وجهوده في اللُّغة، لعبد الرزاق الحربي.

ب. نكت على مغني اللبيب.

وأما كتابه نكت على مغني اللبيب فقد حققه أ.د عبد الواحد العيد في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ولما يطبع بعد.

ابتدأ الخفاجي «نكته» بمقدِّمة بيَّن فيها أهمَّية «مغني اللَّبيب» ومكانته بين كتب العربيَّة وأوضح فيها قيمته العلميَّة بأسلوب بلاغيّ غلب عليه السَّجْع والتَّورية، ثم ثنىَّ على ذلك ببيان فضل ابن هشام ومكانته العلميَّة، وختم هذه المقدِّمة بذكر ما اشتملت عليه «نكته» من فوائد دقيقة، وطرائف جليلة، وتحقيقات نادرة، قلَّمَا ذُكِرت.

وقد توفِّي مؤلِّفه والكتاب في بداياته، فقد وصل فيه إلى حرف «إلا»، ولم يكمله، ولم يطَّلع عليه إلا أخصُّ تلاميذه الشيخ عبد القادر البغدادي؛ فقد آلت مكتبة شيخه إليه.

وطريقته أنَّه يذكر عبارة ابن هشام سواء أكانت طويلة أم قصيرة، ثم يعلِّق عليها، مرتبا وفق ترتيب نصّ المغني، إلاَّ في مواضع قليلة جدًّا يقدِّم نصَّاً من عبارة ابن هشام على محلِّه في مواطن، وفي مواطن أخرى يعكس ذلك، فيؤخِّر نصَّ ابن هشام عن مكانه(١).

وأسلوبه واضح في العبارات وفيه مسحة أدبيَّة بلاغيَّة في بعض عباراته وتراكيبه إضافة إلى تحليته بالمحسِّنات البديعيَّة، كما تراوح أسلوبه بين التَّطويل والاختصار، وقد يورد بعض القصص والأخبار.

وقد حرص على شرح بعض الألفاظ الغريبة، واهتمَّ بضبط ما يحتاج إلى ضبط، وأكثر من الإحالات سواءٌ على مواضع متقدِّمة أو متأخِّرة، وقد يثير بعض

(١) ينظر: النكت: ١٧٣، ٢٢٧، ٣٣٢، ٥٢٥.

التَّساؤلات مع إيراد بعض الاعتراضات والإجابة عنها، وقد يستعمل بعض الرُّموز لألفاظ كَثُر دورانها في شرحه.

وقد اعتمد الخفاجي في «نكته» على نسخة معيَّنة للمغني، وقد يشير في بعض المواضع إلى اختلاف نسخ المغني، فيشير إلى نسخة واحدة في مواضع[١]، وفي بعض المواضع يشير إلى أكثر من نسخة[٢]، وقد يفعل هذا مع غير المغني[٣].

وهو يعرض المادة العلمية بأسلوب أهل التَّدقيق والتَّحقيق فيفصَّل الأقوال ويورد الأدلَّة والتَّعليلات بحسن العرض ووضوحه، وسعة التَّناول وشموله، وكثرة المصادر وتعددها.

وقد اهتمّ الخفاجيّ في «نكته» كثيراً بتعليل المسائل والأحكام، وأكثر تعليلاته تكون في المسائل الخلافيَّة.

المسألة الأولى: إن المخففة تهمل إذا دخلت على الفعل وجوبا

قال الخفاجي: ((قوله: ((إن دخلت على الفعليَّة وجب إهمالها))[٤].

غير مسلَّم؛ فإنَّه مخالف لقول الزمخشري، ومكيّ في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾[٥] في سورة آل عمران، فإنَّهم قدَّروا لها اسماً محذوفاً،

(١) ينظر: النكت: ١٤١، ١٩٥، ٢٩٨.

(٢) ينظر: النكت: ٢٣٢، ٤٥٧.

(٣) ينظر: النكت: ١١٠، ٣٧٦.

(٤) عبارة ابن هشام: ((وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا)). المغني: ٣٧.

(٥) آل عمران: ١٦٤، وتمامها: (لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ).

فقال الزَّمخشريّ: تقديره: ((وإنّ الشّأن والحديث كانوا))[١]، وقال مكيّ: ((إنَّ س يقول: إنَّها مُخَفَّفة، واسمها مضمر، والتَّقدير: وإنَّهم كانوا))[٢]، وحمل المعرب في «الدُّرِّ المصون» كلام الزَّمخشريّ على أَنَّه تفسير معنًى لا إعراب[٣]، وفيه نظر))[٤].

اختلف النحويون[٥] في «إنّ» إذا خُفّفت أتعمل أم لا إذا وليها فعل، على قولين:

القول الأول: إنها تعمل، واسمها ضمير الشأن والقصة عند أكثرهم.

ولم أجد من قال به تصريحا، غير أن بعض النحويين أعرب آيات من كتاب الله على هذا، منهم الزمخشري[٦]، ومكي[٧]، والعكبري[٨]، والمنتجب الهمداني[٩]،

---

(١) الكشاف: ١/ ٤٦٣.

(٢) لم أقف عليه في كتبه.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣/٤٧٢.

(٤) النكت: ٢٣٧.

(٥) ليس الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ لأن (إنْ) المخففة عند البصريين ثلاثية الوضع, وعند الكوفيين ثنائية الوضع, فالكوفيون يرون أن (إنَّ) لا يجوز تخفيفها وإعمالها, ولا يجوز تخفيفها وإهمالها، فقد زعموا أنَّ (إن) المخففة هي (إنِ) النافية, أو بمعني (قد). قال أبو حيان: ((فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إنَّ) إذا خففت هل يَجوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المخففة من الثقيلة, بل هي حرفِ ثنائي الوضع, وهى نافية)). ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٣٣.

(٦) ينظر: الكشاف: ١/ ٤٣٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤١٨.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٤.

(٩) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١٦٤، و٦/ ١٤٨.

ومـن المحـدثين الفاسـي[١]، ومحيـي الـدين درويـش[٢]، وعـزاه المنتجـب لأهـل البصرة[٣]، ومكي لسيبويه[٤].

قال المنتجب: ((﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٥]: هي إنْ المخففة التي تلزمها اللام الفارقة، واسمها محذوف، هذا مذهب أهل البصرة))[٦].

وقال الزمخشري: ((إن هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. وتقديره: وإنّ الشأن والحديث كانوا من قبل في ضلال مُبِينٍ ظاهر لا شبهة فيه))[٧].

وقال: ((﴿وَإِن وَجَدْنَا﴾[٨] وإنّ الشأن والحديث وجدنا أكثرهم فاسقين))[٩].

وقال العكبري: ((﴿وَإِن وَجَدْنَا﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف: أي وإنا وجدنا واللام في ﴿لَفَاسِقِينَ﴾ لازمة لها لتفصل بين أن المخففة وبين إن بمعنى «ما»))[١٠].

---

(١) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٤٣١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٢٠٢.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ١٤٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤١٨، والدر المصون: ٣/ ٤٧٢.

(٥) البقرة: ١٤٣، وتمامها: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيم).

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٠٤.

(٧) الكشاف: ١/ ٤٣٦.

(٨)الأعراف: ١٠٢، وتمامها: (وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين).

(٩)الكشاف: ٢/ ١٣٦.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٨٥.

وقال: ((﴿وَإِن كَانَتْ﴾: إِنِ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا مَحْذُوف))[١].

وقال المنتجب: ((وقوله: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾[٢] إن هي المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، وهو ضمير الشأن والحديث، واللام في ﴿لَفِي﴾ هي الفارقة بينها وبين النافية التي بمعنى «ما»)) [٣].

وقال الفاسي: ((﴿وَإِن كَانُواْ﴾ أي: وإنه، أي: الأمر والشأن كانوا مِنْ قَبْلُ بعثته ﴿لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾أي: ظاهر بيِّن))[٤].

وقال محيي الدين درويش: ((﴿وَإِن﴾ الواو حالية، وإن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، أي والحال أنها ﴿كَانَتْ﴾ فعل ماض ناقص))[٥].

ولم يذكر هؤلاء دليلا على ما ذكروه.

وقد ذكر أبو حيان تعليلا للزمخشري، فقال: ((وَكَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ يَزْعُمُ أَنَّ إِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنْهَا الِاسْمُ وَهُوَ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ إِبْقَاءً لَهَا عَلَى الِاخْتِصَاصِ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ))[٦].

وقد انفرد من هؤلاء المعربين العكبري، فقد جعل اسمها ضميرا غير ضمير الشأن، قال ابن عادل: ((وقد صرَّحَ أبُو البقاء هنا بأنَّها معملةٌ، وأن اسمها

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٤.

(٢) آل عمران: ١٦٤، وتمامها: (لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ).

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١٦٤.

(٤) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٤٣١.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٢٠٢.

(٦) البحر المحيط: ٥/ ١٢٦.

محذوف، إلا أنَّهُ لم يقدِّر ضمير الحديث بل غيره فقال: واسمها محذوفٌ أي: إنَّا وَجَدْنَا))[١].

القول الآخر: أنها تهمل.

وقال به الفارسي[٢]، والرضي[٣]، وابن هشام[٤]، وأبو حيان[٥]، والدماميني[٦]، وعزي لسيبويه[٧]، وللمبرد[٨].

ومن المحدثين محمود صافي[٩]، والغلاييني[١٠]، وعباس حسن[١١]، وسعيد الأفغاني[١٢].

قال الرضي: ((والأكثر مع الإلغاء ظاهرا أنها تعمل في ضمير شأن مقدر، بخلاف المكسورة الملغاة فإنها إذا ألغيت ظاهرا، ألغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا))[١٣].

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٢٤٣.

(٢) البغداديات: ١٨٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٦٩.

(٤) مغني اللبيب: ٣٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٤٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧١.

(٦) شرح مغني اللبيب: ١٤٣.

(٧) ينظر: البغداديات: ١٨٠، وينظر: الكتاب: ١/ ١٥٨، وشرحه: ٣/ ٤٠٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٤٥.

(٩) الجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٢٩١.

(١٠) جامع الدروس العربية: ٢/ ٣٢١.

(١١) النحو الوافي: ١/ ٦٧٥.

(١٢) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٢٤٧.

(١٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٦٩.

قال ابن جمعة: ((إذا دخلت المكسورة على الفعل كانت ملغاة مطلقا))[١].

وقال أبو حيان: ((ويجوز أن تخفف إنّ، فتكون كالمشددة عملاً، وأحكامًا إلا أنها لا تدخل على المضمر، كان ضمير أمر لا مثبتًا، ولا محذوفًا أو غيره))[٢].

وقال محمود صافي: ((«إنْ» مخفّفة من الثقيلة واجبة الإهمال))[٣].

وقد رد أبو حيان على من قال بالقول الأول بقوله: ((وقد قال بعضهم: إذا دخلت علي الفعل فهي يضمر فيها. وهذا فاسد لأن اللام لا تدخل علي خبر «كان», بل علي خبر «إن», وقد صار خبرها «كان» وما بعدها, فتدخل عليه))[٤].

وقال الشيخ زكريا الأنصاري: ((قوله: ((تخفف إن فيجوز فيها الإعمال والإهمال)) أي إن وليها اسم، فإن وليها فعل فالواجب إهمالها، ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير الشأن))[٥].

وقال أبو حيان رادا على من قال بالقول الأول: ((فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّهُ حِينَ خُفِّفَتْ حُذِفَ اسْمُهَا وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ. وَمِنْ كَلَامِ مَكِّيٍّ أَنَّهَا حِينَ خُفِّفَتْ حُذِفَ اسْمُهَا وَهُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَكِلَا هَذَيْنِ الوجهين لا نعرف نحويا ذَهَبَ إِلَيْهِ))[٦].

وقال السمين الحلبي: ((وقوله: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي﴾ هي «إنْ» المخففةُ واللام فارقة، وقد تقدَّم الكلامُ على تحقيق هذا والخلافِ فيه. إلاَّ أنَّ الزمخشري

---

(١) شرح ألفية ابن معطي: ٢/ ٩٢٠.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧١.

(٣) الجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٢٩١.

(٤) التذييل والتكميل: ٥/ ١٤٥.

(٥) الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة: ١/ ٣٨٠.

(٦) البحر المحيط: ٣/ ٤١٨.

ومكيّاً هنا حين جعلاها مخففةً قدَّرا لها اسماً محذوفاً، فقال الزمخشري: ((تقديرُه: وإنَّ الشأنَ والحديثَ كانوا من قبل)). وقال مكي: ((وأمَّا سيبويهِ فإنه يقول إنَّها مخففةٌ واسمُها مضمر، والتقديرُ: على قولِه: ((وإنهم كانوا)). وهذا ليس بجيد، لأنَّ «إنْ» المخففةَ إنما تعمل في الظاهرِ على غير الأفصحِ، ولا عمل لها في المضمر، ولا يُقَدَّرُ لها اسمٌ محذوفٌ البتَّةَ، بل تُهْمَلُ أو تعمل على ما تقدَّم، مع أنَّ الزمخشري لم يُصَرِّحْ بأنَّ اسمَها محذوفٌ، بل قال: ((إنْ هي المخففةُ واللامُ فارقةٌ، وتقديرُه: وإنَّ الشأن والحديثَ كانوا)) فقد يكونُ هذه تفسيرَ معنىً لا إعرابٍ))[١].

ويتبن من هذا أن اعتراض الخفاجي سليم.

المسألة الثانية

مجيء أم متصلة بعد همزة التسوية المسبوقة بـ«أدري» المنفية

قال الخفاجي بعدما تكلم على أن «أَمْ» تكون عاطفة بعد ألف التَّسوية، بعد بعض الكلمات مثل: سواء، وما أدري، وما أُبَالِي، ونحوهن، معترضا على ابن هشام منعه أن تكون بعد ما أدري قال: ((فما قاله ابن هشام لا أدري من أين أخذه، والْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٢]، فلا يغرُّك ما وقع هنا من الأوهام))[٣].

---

(١) الدر المصون: ٣/ ٤٧٢.

(٢) جزء من بيت، تمامه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والبيت من بحر الوافر، للُجَيم بن صَعْب الوائلي، في الأمثال لأبي عبيد:٥٠، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٢/ ٩٩، والعقد الفريد لابن عبد ربّه: ٣/ ٨٣، ولدُمَيْس بن ظالم الأعصري، في المستقصى في أمثال العرب للزّمخشريّ: ١/٣٤٠.

(٣) النكت: ٧٣.

وقد وجدت أن النحويين[١] يقولون إن نظير «سواء» في هذا أُبَالِي، كقولك: ما أبالي أقبلت أم أدبرت؛ لأنه وقع موقع أي، فكأنك قلت: ما أبالي أي هذين كان منك. وما أدري، نحو قولك: ما أدري أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ بِشْرٌ؟، غير الرضي فإنه قال: ((وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما أبالي، فالغالب التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهام قبلها))[٢].

قال الخضري: ((الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضيّ))[٣].

وابن هشام في هذا الموضع، قال: ((«أَمْ» على أَرْبَعَة أوجه: أَحدهَا أَن تكون مُتَّصِلَة وَهِي منحصرة فِي نَوْعَيْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِمَّا أَن تتقدم عَلَيْهَا همزَة التَّسْوِيَة نَحْو: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٤]، ﴿سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾[٥]،

(١) ينظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل: ٣٤٠، والكتاب: ٤٨٣/١، ومجاز القرآن: ١/ ٣١، و٢/ ١٥٨، ، والأصول في النحو: ٢/ ٢١٣، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤١٠، ومنازل الحروف: ٦٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٦، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٣، و ٣/ ١٢١٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٦٠، والجنى الداني: ٣٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٠٦، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٤٩، والدر المصون: ٨/ ١٧٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٧٥، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٩٣، والكليات: ٩٩، ومعاني النحو: ٤/ ٢٣٢.

(٢) شرح الرضي: ٤/ ٤١٢.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٥٥.

(٤) المنافقون: ٦، وتمامها: (سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِين).

(٥) إبراهيم:٢١، وتمامها: (وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيص).

وَلَيْسَ مِنْهُ قَول زُهَيْر:

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي أَقَـــوْمٌ آلُ حِصْـــنٍ أَمْ نِسَـــاءُ[١]))[٢].

وأما غيرهما من النحاة فإنهم جعلوا «لا أدري، وليت شعري»، ونحوهن نظير «سواء»، قال سيبويه: ((ومن هذا الباب قولك: مَا أُبَالِي أَزَيْداً لقيت أَمْ عَمْراً، وسواءٌ علَيَّ أَزَيْداً كَلَّمْت أَمْ عَمْراً، أَلاَ ترى أَنَّك تقول: مَا أُبَالِي أَيَّ ذاك كان، وسواء علَيَّ أَيُّ ذاك، و«أي» تحسن ههنا، ومثل ذلك: مَا أَدْرِي أَزَيْدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرٌو، ولَيْتَ شِعْرِي أَزَيْدٌ ثَمَّةَ أَمْ عَمْرٌو))[٣].

وقال ابن قتيبة: ((إخبار خرج مخرج الاستفهام، وليس هذا إلا في ثلاثة مواضع، هذا أحدها، والثاني: ما أبالى أقبلت أم أدبرت، والثالث: ما أدرى أولّيت أم جاء فلان))[٤].

وقال ابن السراج: ((وتقول: ما أبالي أزَيدًا لقيتُ أمْ عمرًا وسواءٌ عليَّ أزَيدًا كلمتُ أمْ عمرًا، وما أدَري أزيدٌ ثُمَّ عمرو أدخلت حرف الاستفهام للتسوية))[٥].

وقال السيرافي: ((ما أبالي أيّ ذاك كان. وسواء على أيّ ذاك كان. فالمعنى واحد، و«أي» هاهنا تحسن. وتجوز كما جازت في المسألة. ومثل ذلك: ما أدري أزيد ثم أم عمرو؟ وليت شعري أزيد ثم أم عمرو؟))[٦].

---

(١) البيت من الوافر لزهير في ديوانه ٧٣، وهو في: مجاز القرآن: ٢/ ١٥٨، وتهذيب اللغة: ٩/ ٢٦٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٦١، وشرح التسهيل: ١/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٢٨، وتمهيد القواعد: ٢/ ٨٢٢،

(٢) مغني اللبيب: ٦١.

(٣) الكتاب: ١/٤٨٣.

(٤) مجاز القرآن: ١/ ٣١، وينظر: مجاز القرآن: ٢/ ١٥٨.

(٥) الأصول في النحو: ٢/ ٢١٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤١٠.

وقال أبو علي: ((قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[١] لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك قولهم: ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت))[٢].

وقال ابن الشجري: ((تكون «أم» عاطفة بعد ألف التسوية، كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وما أدرى أزيد في الدار أم بشر، وما أبالى أسافر زيد أم أقام، فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر))[٣].

وقال العكبري: ((ويقع ذلك بعد سواء كهذه الآية، وبعد ليت شعرى كقولك: ليت شعرى أقام أم قعد، وبعد: لا أبالي، ولا أدري، وأم هذه هي المعادلة لهمزة الاستفهام))[٤].

وقال الإسفراييني: ((ونظير سواء لا أبالي ولا أدري وليت شعري))[٥].

وقال المرادي: ((وتقع همزة التسوية بعد سواء، وليت شعري، وما أبالي، وما أدري))[٦].

وقال: ((ويجري مجرى التسوية: ما أدري، وليت شعري، ويقع بعده الجملتان، وما أبالي))[٧].

وقال أبو حيان: ((ويجرى مجرى التسوية: ما أدري، وليت شعري، وسواء علي))[٨].

---

(١) البقرة:٦، وتمامها: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُون).

(٢) الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٤.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٦.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢.

(٥) اللباب: ١٣٨.

(٦) الجنى الداني: ٣٢.

(٧) توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٠٦.

(٨) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٠٦.

وقال الأشمونى: ((بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد: ما أبالي، وما أدري، وليت شعري، ونحوهن))[١].

وقال السيوطي: ((والأجود في نحو قولك: ما أدرى أزيد في الدار أم عمرو، وما أدرى أقمت أم قعدت، وليت شعرى أقمت أم قعدت، العطف بأم لأنها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة))[٢].

وقال الكفوي: ((والتسوية وَهُوَ بعد سَوَاء ومَا أُبَالِي ومَا أَدْرِي ولَيْت شعري))[٣].

وعلل السُّبكي لذلك فقال: ((ما وقع بعد «سواء» استواء لفظيّ، وما بعد «لاَ أَدْرِي» و«لاَ أُبَالِي» و«لَيْتَ شِعْرِي»، استواء معنويّ))[٤].

ويبدو أن ابن هشام رحمه الله قد وهم، فقد أجاز في أول المغني ما رده هنا، حيث قال: ((قد تخرج الْهمزَة عَن الِاسْتِفْهَام الْحَقِيقِيّ فَترد لثمانية معَان: أَحدهَا التَّسْوِيَة وَرُبمَا توهم أَن المُرَاد بهَا الْهمزَة الْوَاقِعَة بعد كلمة سَوَاء بخصوصها وَلَيْسَ كَذَلِك بل كَمَا تقع بعْدهَا تقع بعد مَا أُبَالِي وَمَا أَدْرِي وليت شعري ونحوهن))[٥].

قال الدماميني: ((وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعد ما أدري معارض لرده على ابن الشجري))[٦].

---

(١) شرح الأشمونى: ٢/ ٣٧٥.
(٢) الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٩٣.
(٣) الكليات: ٩٩.
(٤) عروس الأفراح: ٢/ ٣٠٥.
(٥) مغني اللبيب: ٢٤.
(٦) شرح مغني اللبيب: ٨٤ .

المسألة الثالثة

العطف بـ«أَوْ» بعد «سواء»

قال الخفاجي[١]: ((قوله: ((أُولِعَ الفقهاء أَنْ يقولوا: سواءٌ أكان[٢] كذا أَوْ كذا))[٣] إلخ.

أقول: حاصل ما قاله: إنَّه لا يُعْطَف بعد «سواء» بـ«أَوْ»، ويتعيَّن فيه «أَمْ»؛ لأَنَّ التَّسوية تقتضي شيئين، و«أَوْ» تقتضي أحدَ شيئين؛ ولذا خُطِّئَ الجوهريُّ وابنُ مُحَيْصِن في قراءته.

وفيه أمران:

أحدهما: أَنَّ القراءات كلَّها مرويَّةٌ عن النَبِيِّ ﷺ، ولا بُدَّ فيها من صِحَّتِها في العربيَّة... فرَدُّ القراءة وتَخْطِئَةُ الجوهريِّ لا وجه له.

الثَّانِي: أَنَّ ما قاله المص في هذه المسألة، الصَّحيح خلافه عند أهل العربيَّة... وهو يقتضي صحَّة القراءة، وما قاله الجوهريّ)).

ذكر ابن هشام أنه لا يُعْطَف بعد «سواء» بـ«أَوْ»، وهذه المسألة قد اختلف فيها على رأيين.

الرأي الأول: أنه لا يجوز العطف بـ«أَوْ» بعد «سواء»، بل بغيرها، وقال به

---

(١) النكت: ١/ ٣١١.

(٢) في المغني: ٦٣: سواء كان.

(٣) في المغني: ٦٣: إِذا عطفت بعد الْهمزَة بِأَو فَإِن كَانَت همزَة التَّسْوِيَة لم يجز قِيَاسا وَقد أولع الْفُقَهَاء وَغَيرهم بِأَن يَقُولُوا سَوَاء كَانَ كَذَا أَو كَذَا وَهُوَ نَظِير قَوْلهم يجب أقل الْأَمريْنِ من كَذَا أَو كَذَا وَالصَّوَاب الْعَطف فِي الأول بِأم وَفِي الثَّانِي بِالْوَاو وَفِي الصِّحَاح تَقول سَوَاء عَليّ قُمْت أَو قعدت انْتهى وَلم يذكر غير ذَلِك وَهُوَ سَهْو وَفِي كَامِل الْهُذلِيّ أَن ابْن مُحَيْصِن قَرَأَ من طَرِيق الزَّعْفَرَانِي (أأنذرتهم أو لم تنذرهم) وَهَذَا من الشذوذ بمَكَان.

جماعة منهم: الزجاج[١]، والفارسي[٢]، والأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن الحاجب[٥]، والنيسابوري[٦]، وابن هشام، وعزاه ابن الأثير لسيبويه[٧].

قال سيبويه: ((إذا كان بعد «سواء» ألف الاستفهام، فلا بدّ من «أم»، اسمين كانا أو فعلين))[٨].

وقال الفارسي: ((ولا يجوز في هذا الموضع «أو» مكان «أم»، لأن المعنى: سواء عليّ هذان، ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود، لم يجز إلّا الواو))[٩].

وقال العكبري: ((ويُقرأ: ﴿أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[١٠]، وهو بعيد جدا؛ لأن ألف التسوية لأحد الشيئين، فتدخل أم تنبيها على ذلك، فكأنه قال: الأمران مستويان، ولا شك ههنا لتدخل أو دالة عليه))[١١].

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٧٦.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٥.

(٣) ينظر: البيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشاذة: ١/ ١١٦.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٢/ ٢١١، والكافية: ٥٣، والتفسير البسيط: ٢/ ١٠٧.

(٦) ينظر: الكافية: ٥٣. التفسير البسيط: ٢/ ١٠٧.

(٧) ينظر: البديع: ١/ ٣٧٣، وفي الكتاب ما قد يفهم منه ما قاله ابن الأثير: ٣/ ١٧٠.

(٨) ينظر: البديع: ١/ ٣٧٣، وفي الكتاب ما قد يفهم منه ما قاله ابن الأثير: ٣/ ١٧٠.

(٩) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٥.

(١٠) البقرة:٦، وتمامها: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُون)، وهي قراءة ابن محيصن، ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٤١٣، وروح المعاني: ١/ ١٢٩، وهي قراءة شاذة.

(١١) ينظر: إعراب القراءات الشاذة: ١/ ١١٦.

وقال ابن الحاجب: ((ولا تكون التسوية إلا مع أم))[١].

وقال: ((«أم» المتّصلة لازمة لهمزة الاستفهام))[٢].

وقال النيسابوري: ((ولا يجوز هاهنا «أو» مكان «أم» لأن «أم» للتسوية بين الشيئين))[٣].

وقد احتج أبو علي لرأيه بقوله: ((ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال؛، لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعدا))[٤].

الرأي الآخر: جواز العطف بـ«أَوْ» بعد «سواء»، وقال به جماعة منهم: السيرافي[٥]، والصنعاني[٦]، والدماميني[٧]، والشمني[٨]، والدسوقي[٩].

وجعل الرضي العطف بـ«أَوْ» بعد سواء غالبا لا واجبا[١٠].

قال السيرافي: ((وإذا كان بعده مصدران كان لك العطف بالواو و بأو فالواو كقولك: سواء على قيامك وقعودك. وبـ«أَوْ». سواء على قيامك أو قعودك))[١١].

---

(١) ينظر: البيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦.

(٢) ينظر: الكافية: ٥٣.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٢/ ١٠٧.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٦.

(٥) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٤٤٢، ٤٤٣.

(٦) ينظر: البرود الضافية: ١٨٢١.

(٧) ينظر: شرح الدماميني: ١/ ١٧٧، ١٨٧.

(٨) ينظر: المنصف: ١/ ٧٤.

(٩) ينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ١١٩.

(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤١٣.

(١١) ينظر: شرح الكتاب: ٣/ ٤٤٢، ٤٤٣.

وقال الصنعاني: ((أما الموضع الذى تختص به «أم» ...وكذلك لو كان صالحاً للعطف، وكان من باب التسوية نحو: «سواء على أقمت أم قعدت»، و «ما أبالى أقمت أم قعدت» أو نحو ذلك. فالموضع لـ «أم» المتصلة إن كانت المساواة بين جملتين))[١].

وقال الدماميني بعد نقل كلام السيرافي: ((وهو نص صريح يقضي صحة قول الفقهاء وغيرهم، سواء كان كذا وكذا، أو بصحة التركيب الواقع في الصحاح، وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية))[٢].

وقال الأنطاكي: ((وهذا مسلك السيرافي فلا مانع من حمل قول الفقهاء وما في الصحاح وقراءة ابن محيصن على هذا، بل هو أولى من النسبة إلى خطأ وسهو وشذوذ))[٣].

وأورد الرضي على أبي علي أن معنى «أم» أيضا أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت: سواء علي أيهما فعلت، أي الذي فعلت من الأمرين، لتجرد «أي» عن معنى الاستفهام، وقال: ((إنه ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في أو، وفي أم، لأنه جعل «سواء» خبرا مقدما، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط))[٤].

وعلق الدماميني على قول الرضي بأن: ((فيه مسامحة من جهة قوله: إن معنى «أم»، أحد الشيئين أو الأشياء، وليس كذلك، إذ هي موضوعه لعطف أحد

(١) ينظر: البرود الضافية: ١٨٢١.
(٢) شرح الدماميني: ١/ ١٧٧، ١٨٧.
(٣) ينظر: مغني الحبيب: ١/ ٢٧٠، ٢٧١.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤١٣.

الشيئين أو الأشياء مرادا من حيث هو أحدهما أو أحدها، وليس معناها نفس ذلك الأحد، ومن جهة أن قوله: ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف، وليس الأمر كذلك فإن الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر))[١].

وعلل الدماميني وجه العطف بـ«أَوْ» والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء، بأن الكلام محمول على المجازاة؛ لأن تقدير قولك: «سواء على قمت أو قعدت»: إن قمت أو قعدت فهما على سواء، وعليه فلا تكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء أو سواء علي قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر[٢].

وأضاف الدسوقي: ((أن أم كذلك لأحد الشيئين كـ«أو»، فالذي يصحح أحدهما بعد سواء يصحح الآخر))[٣].

وقد تعجب الدماميني من إيراد ابن هشام قول الفقهاء سواء علي كذا أو كذا في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح، والغرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها، فقدر الهمزة إذ لم تكن مذكورة، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم، وهذا مندفع بما مر، وأما قراءة ابن محيصن التي نسبها إلى كامل الهذلي[٤] وهي: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بهزة واحدة، وبـ«أَوْ» كما دل عليه مجموع كلامه في الألف المفردة

(١) شرح الدماميني: ١/ ١٧٧، ١٨٧.

(٢) حاشية الدسوقي: ١/ ١١٩.

(٣) شرح الدماميني: ١/ ١٧٧، ١٨٧.

(٤) ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٤١٣، وروح المعاني: ١/ ١٢٩، وهي قراءة شاذة.

وهنا، فوجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي، ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة، كما سبق في أول الكتاب، وأما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، وأن الصواب فيه العطف بالواو فمبني على أن المبين هو الأمران جميعا وهو ممنوع، بل المبين أقلهما، والأقل هو أحدهما فجاز العطف بـ«أَوْ» بل تعين والحالة هذه(١).

وقد رد الشمني على الدماميني بأننا: ((لا نسلم أن المصنف أورد قول الفقهاء وصاحب الصحاح على أن المعطوف بـ«أَوْ» بعد همزة التسوية بل إنما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كم قررنا، ونظير ذلك في الاستطراد ذكر قول الفقهاء أقل الأمرين من كذا وكذا، ولكن لما كان هذا بعيد المناسبة قال: وهو نظير قولهم أقل الأمرين من كذا وكذا، وقد أجيب عن هذا بأن المبين ليس الأمرين جميعا حتى يمتنع العطف بـ«أَوْ» وإنما المبين الأقل، وهو أحدهما فجاز العطف))(٢).

ورد الخفاجي على الشمني بأن: ((قوله: ((إنَّه استطراد)) لا معنى له فَإِنَّه مِمَّا نحن فيه، فكيف يكون استطراداً، نعم قوله: ((أقلُّ الأمرين)) استطراد؛ لأَنَّه لا تسوية فيه))(٣).

وخلص إلى أن محصَّل كلامهم: أَنَّ العطف بـ«أَوْ» بعد «سواء» صحيح، بل لازم أحياناً، فلا وجه لما ذكره المصنف(٤).

وقال الأنطاكي: ((والذي يظهر أن إيراد هذه الأمور الثلاثة مبني على أن

(١) شرح الدماميني: ١/ ١٧٧، ١٨٧.
(٢) ينظر: المنصف: ١/ ٧٤.
(٣) ينظر: النكت: ٣١٧.
(٤) ينظر: النكت: ٣١٧.

المنافاة بين أو والتسوية المنفهمة من عدم جواز جمعهما قياسا تتأتى في كل منها من غير مدخل في ذلك للهمزة، فسقط ما قيل، كما أنه توهم أن الهمزة لازمة بعد سواء في أول جملتيها))[١].

وقال علي النجدي ناصف: ((وأما قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ فليس فيها شذوذ، إلا على الظن الذي سبق كذلك إلى ذهن ابن هشام. فالظاهر أنه يسوّي بين «أَوْ» المسبوقة بالهمزة، و«أَوْ» التي لم تسبق بها، يشهد لذلك أنه أورد الآية وعبارة الصحاح، مع «أَوْ» المسبوقة بالهمزة، وعدهما داخلين تحت حكمها، مع أنه لا همزة في كل منهما، كأنه يظن أن الهمزة واجبة بعد كلمة «سواء»، فإن ذكرت فذاك، وإلا فهي ملحوظة في التقدير، وليس كذلك))[٢].

وقد أجاب الخفاجي بأن الاعتراض على القراءة لَوْ سَلِمَ ما ذُكِرَ غير صحيح؛ لأَنَّ القراءةَ، وإن كانت شاذَّةً، يستدَلُّ بِهَا في العربيَّة وغيرها، وهذه قراءة ثابتةٌ، ذكرها ابن جنِّي في «المحتسب»[٣] وغيره[٤].

وقال الآلوسي بعد نقل كلام ابن هشام وكلام السيرافي: ((والظاهر من هذا بيان استعمالات العرب لسواء، ولم يحك في شيء من ذلك شذوذا فقراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ شاذة رواية فقط لا استعمالا كما يفهمه كلام ابن هشام فافهم هذا المقام فقد غلط فيه أقوام بعد أقوام))[٥].

---

(١) مغني الحبيب: ١/ ٢٧٠، ٢٧١، وينظر: خزانة الأدب: ١١/ ١٦٩، ١٧٠.

(٢) ينظر: مجلة رسالة الإسلام: العدد ٣٨، ص: ١٧٥.

(٣) الذي في المحتسب: ١/٥٠ حذف همزة أنذرتهم، لا بقية الآية.

(٤) ينظر: شواذ القراءات للكرماني: ٤٩.

(٥) روح المعاني: ١/ ١٣١.

المسألة الرابعة

الوقف على ﴿أَمْ﴾ في قول العزيز الحكيم: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُون ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[١].

قال ابن هشام: ((وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُون ﴿٥١﴾ أَمْ﴾ إن الوقف هنا، وإن التّقدير: أم تبصرون، ثمَّ يبتدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾، وهذا باطل؛ إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه))[٢].

قال الخفاجي: ((قول المص: ((إنّ الوقف على ﴿أَمْ﴾ باطل)) باطل؛ لقول أئمّة الأداء: إنّه تامّ أو أتمّ[٣]، ومثله لا يُقال بالرّأي، فكان على المص أن لا يجازف في تخطئة السّلف))[٤].

وقال: ((هذا من قِصَر باع الاطّلاع؛ فإنّ ما زعمه أنّه باطل، ممّا اتّفق على صحّته القرّاء والمفسّرون))[٥].

الوقف على ﴿أَمْ مِنْ﴾ في هذي الآية قول بعض النحويين، منهم عيسى بن

---

(١) الزُّخرُف:٥١، ٥٢ وتمامها: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلاَ تُبْصِرُون ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِين﴾.

(٢) مغني اللبيب: ٦٤.

(٣) ينظر: القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس: ٤٧٠، والمكتفى لأبي عمرو الداني: ٥٠٨.

(٤) النكت: ٣٢٣.

(٥) النكت: ٣٤٥.

عمر[١]، والفراء[٢]، والأخفش[٣]، وعزي للخليل ولسيبويه[٤].

وقد وقف بعض القراء على﴿أَمْ﴾ كنافع[٥] والحضرمي[٦].

قال مجاهد: ((﴿أَفَلاَ تُبْصِرُون ﴿٥١﴾ أَمْ﴾ انقطع الكلام، ثم قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾﴾﴾[٧].

ونقل السيرافي عن بعض القراء أنه: ((كان إذا قرأ استوقف القارئ على ﴿أَمْ﴾، ثم ابتدأ: ﴿أَنَا خَيْرٌ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾﴾﴾[٨].

وقد ذكر الوقف على ﴿أَمْ مِنْ﴾ ابن الأنباري[٩]، والدّاني[١٠]، ولم يخالف أحد من

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٩١، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩٩، والقطع والائتناف: ٦٤٤، والهداية الى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٧٥.

(٢) ينظر: تفسير البغوي: ٧/ ٢١٧، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ١٨٢، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٧٠٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٣٢، والقطع والائتناف: ٦٤٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩٩، والهداية الى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٧٥، ومعاني القرآن للنحاس: ٦/ ٣٦٩.

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٩١، وجمال القراء وكمال الإقراء: ٧٠٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩٩، وينظر الكتاب: ٣/ ١٧٣، وتفسير السمعاني: ٥/ ١٠٩، والهداية الى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٧٥.

(٥) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٩١.

(٦) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٩١، والهداية الى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٧٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٠٠، والقطع والائتناف: ٦٤٤.

(٧) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٩١، والقطع والائتناف: ٦٤٤.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤١٨.

(٩) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٨٨٤، ٨٨٥.

(١٠) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء: ٥٠٨، ٥٠٩.

المتأخِّرين، كما ذكره الجَعْبَرِيّ[١].

وذكر الداني أن من القراء من جعل الوقف على ﴿أَمْ﴾ تاما، ومنهم من رأى أنه كاف[٢].

وعلى هذا فإن ما قال عنه ابن هشام إنه باطل غير صحيح.

المسألة الرابعة ب

ويتفرع من المسألة السابقة حذف المعطوف دون حرف العطف

قال ابن هشام: ((لم يسمع حذف مَعْطُوف بِدُونِ عاطفه... فَإِن قلت فَإِنَّهُم يَقُولُونَ أتفعل هَذَا أم لَا وَالْأَصْل أم لَا تفعل، قلت إِنَّمَا وَقع الْحَذف بعد «لَا» وَلم يَقع العاطف...))[٣].

قال الخفاجي: ((قوله: ((إنَّما وقع الحذف مع «لا» أَيْ بعد «لا» لا بعد العاطف)). أقول: هذا كلام ضعيف جداً؛ فَإِنَّ ما حُذِفَ بعد «لا» حُذِفَ بعد العاطف، وإِنْ لَمْ يتَّصلْ به))[٤].

ذكر النحويون في مواضع كثيرة حذف المعطوف دون العاطف، وهو كثير في باب المفعول معه.

وقد أجازه ابن هشام في أوضح المسالك، قال: ((ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو))[٥].

وقال: ((وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله، مرفوعا

---

(١) ينظر: وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: ٤٣٠، والنكت: ٣٤٥.

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ٥٠٨، ٥٠٩.

(٣) مغني اللبيب: ٦٤، ٦٥.

(٤) النكت: ٣٥٢ .

(٥) أوضح المسالك: ٣/ ٢٢٤.

كان... أو منصوبا... أو مجرورا...))[١].

قلت: يبدو أن ابن هشام في المغني لم يحرر عبارته.

وقد جعل كثير من النحويين[٢] حذف المعطوف دون العاطف مما انفردت به الواو، قال ابن مالك: ((ثم نبهت بقولي: ((وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله[٣] على مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾[٤]))[٥].

وقد أورد بعض شراح المغني عليه إيرادات منها ما قاله الدماميني: ((ويَرِد عليه مثل: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾، ومثل:

وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ وَالعُيُونَـــا[٦]

---

(١) أوضح المسالك: ٣/ ٣٥٩.

(٢) ينظر: الإيضاح للفارسي: ١٩٤، ١٩٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٣١، والمقرب: ١/ ١٥٨، ١٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٨، وشرح الألفية للمرادي: ٢/ ١٠١، وشرح الألفية لابن عقيل: ٣/ ٢٤٢، وتمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٨٧، وشرح التصريح: ٢/ ١٥٨، و١٨٧.

(٣) يعني قوله في الألفية(ص: ٣٦، ٣٧):

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

(٤) الحشر:٩، وتمامها: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ).

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٦٤.

(٦) هذا عجز بيت من الوافر، صدره:

إِذَا مَـــا الْغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمـــاً

للرَّاعي النُّميريِّ، ينظر: شعر الرَّاعي، ص: ١٥٦، والخصائص: ٢/ ٤٣٤ ، والإنصاف: ٢/ ٦١٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٧٥. وزجَّجْنَ أي: دقَّقْنَ، وطوَّلْنَ.

و

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[١]

و« اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا »[٢]، ففي جميع ذلك حُذِفَ المعطوف بدون العاطف، ولَعَلَّ مراده حذف المعطوف وما له من متعلَّق، إنْ كان فلا يَرِدُ ما ذُكِرَ))[٣].

ووافق الدماميني الدسوقي[٤]، ومثله الأمير[٥] في حاشيتيهما.

وقال الشمني نقلا عن الدماميني: ((ويرد عليه مثل: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾، فإن المعطوف محذوف، والتقدير: وألفوا الإيمان، ولعل مراده حذف المعطوف وما له من متعلق إن كان فلا يرد شيء من ذلك))[٦]، ثم قال: ((يمكن أن يقال أيضا: مراده بالعاطف ما ليس بواو؛ لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بأنها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الآية))[٧].

---

(١) بيت من الرَّجز، عجزه: حَتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا
لذي الرُّمَّة في ملحق ديوانه: ٦٢٦، والخصائص: ٢/ ٤٣٣، والإنصاف: ٦١٣/٢، وشرح التَّصريح: ٣٤٦/١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٢٩، وشتت: بدت، وهَمَّالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا فاض دمعها واسترسل.

(٢) ينظر: المفصَّل: ٨٣، وشرح التَّسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٥١، وشرح الكافية للرَّضي: ٢/ ٤٧، وشرح الألفية لابن النَّاظم: ٣٤٤، وتعليق الفرائد للدَّماميني: ٢٣٠/٦.

(٣) شرح المغني: ٢٥٣.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ١/ ١٨٠.

(٥) ينظر: حاشية الأمير: ١/ ٩٤.

(٦) المنصف: ١/ ٧٥.

(٧) المنصف: ١/ ٧٥.

وتعقبهما الخفاجي بقوله: ((وإنَّما يَمْتَنِعُ حذفُ المعطوف إذا لم يُسدَّ شيء مسدَّه، ويقوم مقامَه، سواء كان متعلِّقاً بِهَا أَمْ لاَ، فلا يَرِدُ عليه شيءٌ، كقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ ونحو... وهذا إنْ لَمْ يَقُلْ: إنَّه تضمينٌ، أَوْ مشاكلةٌ... فقول الش في جوابه: ((لعلَّ مُرَادَه حذفُ المعطوف، وما له من متعلَّق))، فعلى ما فيه من الْقُصُورِ لا يُسْمِنُ، ولا يُغْنِي من جوع، وكذا ما قيل: ((المراد بالعاطف ما عدا «الواو»؛ لانفرادها بعطف عاملٍ حُذِفَ وبقي معموله))[١]، فإنَّه غير سديدٍ؛ لمشاركة الفاء لها في ذلك كما ذكره النُّحاة[٢]))[٣].

ورأى أن تحرر عبارة ابن هشام فقال: ((أقول: حَقُّه أَنْ يقول: حذفه بدون ما يقوم مقامه، سواء متعلِّقاً أو لا))[٤].

المسألة الخامسة

إعراب المعرف بأل بعد اسم الإشارة

قال ابن هشام: ((قال ابن عصفور[٥]: أجازوا في نحو: «مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ» كونَ الرَّجُل نعتاً، وكونَه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكونَ أعرفَ من الْمُبَيَّن، وفي النَّعت ألاَّ يكونَ أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيْءُ أعرفَ وغيرَ أعرف؟))[٦].

---

(١) القائل هو الشُّمُنِّي.

(٢) ينظر: المفصّل: ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٥١، وشرح الكافية للرضي: ٤٧/٢.

(٣) النكت: ٣٤٥.

(٤) النكت: ٣٢٤.

(٥) ينظر شرح الجمل: ٣/ ١٥٦، وليس النقل بنصه.

(٦) المغني: ٧٤.

قال الخفاجي: ((قوله: ((قال ابن عصفور: أجازوا ...)) إلخ .

حاصله: اعتراضٌ على النُّحاة في تناقض كلامهم في إعراب: « هذا الرَّجُل » ... وليس ما ذكره ابن عصفور متَّفَقًا عليه عند النَّحويِّينَ... واشتراط أعرفيَّة البيان غير مسلَّمَة...))[١].

اختلف النحاة في عطف البيان، أيلزم أن يكون أوضح وأشهر من المعطوف عليه أو لا على قولين:

القول الأول: أنه يلزم أن يكون عطف البيان أوضح.

وقال به الثمانيني[٢]، والجرجاني[٣]، وابن السيد[٤]، والزمخشري[٥]، والجزولي[٦]، وابن إياز[٧]، وابن عصفور[٨]، والكيشي[٩]، ومال إليه الشيخ خالد[١٠]، ومن المحدثين الغلاييني[١١].

---

(١) النكت: ٤٠٥.

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد: ١٣٨.

(٣) ينظر: المقتصد: ٢/ ٩٢٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٩، والهمع: ٣/ ١٥٩.

(٤) ينظر: رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، مجلة الدراسات اللغوية مج ٧ ع ١ ص: ١٥٢.

(٥) ينظر: المفصل: ١٦٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٩، والهمع: ٣/ ١٥٩.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٦٦٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣.

(٨) ينظر: شرح الجمل: ٣/ ١٥٦، والمقرب: ١/ ٢٤٨.

(٩) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: ٣٨٧.

(١٠) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ١٤٩.

(١١) جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٤٢.

قال الثمانيني في تعريف عطف البيان هو: ((أن تذكر اسما فيه نوع من الإجمال، ثم تذكر اسما أشهر من الأول ليكون مبينا له))[١].

وعرفه ابن عصفور بأنه: ((جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله))[٢].

وقال ابن إياز: ((البدل لا يشترط فيه أن يكون أشهر من الأول، بخلاف عطف البيان))[٣].

وقال الشيخ خالد: ((لو قيل: يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه، لكان مذهبًا، لأن الجلي يبين الخفي))[٤].

وقال الغلاييني: ((يجب أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر))[٥].

وذكر الصبان علة ذلك بقوله: ((وإنما أوجبا[٦] أوضحية البيان من المبين, ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت؛ لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت؛ لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت))[٧].

القول الآخر: أنه لا يشترط أن يكون أوضح.

---

(١) الفوائد والقواعد: ١٣٨.

(٢) المقرب: ١/ ٢٤٨.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٨٧٩.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ١٤٩.

(٥) جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٤٢.

(٦) يعني الجرجاني والزمخشري.

(٧) حاشية الصبان: ٣/ ١٢٦.

وقال به الشلوبين[١]، وابن مالك[٢]، وابن جمعة[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن عقيل[٥]، والشاطبي[٦]، وعزي لسيبويه[٧].

قال ابن مالك: ((ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح))[٨].

وقال: ((واشتراط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وليس بصحيح))[٩].

وقال ابن جمعة: ((الصفة لا تكون إلا أعم أو مساوية للموصوف، ولا يشترط ذلك في عطف البيان)) [١٠].

وقال السَّعْد التفتازاني: ((لا يلزم كون الثّاني أوضح؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما))[١١].

وعلل ابن مالك لذلك بـ: ((أن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٦٦٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٢٦.
(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٧٧٠.
(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٤٤.
(٥) ينظر: المساعد: ٢ /٤٢٤.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٤٣
(٧) ينظر: الكتاب:٢/ ١٨٩، ١٩٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٩.
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧١.
(٩) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣.
(١٠) شرح ألفية ابن معط: ١/ ٧٧٠.
(١١) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ، ٢٠٠٤م: ٢٤٣.

المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنهما مكملان. وقد جعل سيبويه[١] «ذا الجمة» من «يا هذا ذا الجمة » عطف بيان مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه))[٢].

المسألة السادسة

مجي أن مفسرة بعد القول

قال الخفاجي: ((فقوله: ((والضَّابط...))[٣] إلخ. غير صحيح))[٤].

أقول تتبعت هذه القضية عند النحاة فوجدت من تكلم على هذه المسألة يكادون يجمعون على هذا الضابط إلا قليلا، فمنهم من ذكرها دون ذكر لهذا الضابط كالهروي[٥] والمالقي[٦]، ومنهم من صرح بأنها تكون مفسرة بعد صريح القول، ولم أر من قال بهذا غير ابن عصفور، قال ابن عصفور: ((هي حرف عبارة وتفسير وهي الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول، ويكون ما بعدها تفسيرا لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب))[٧].

لكن ابن عصفور لم يمثل لمجيئها بعد القول!

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٩، ١٩٠.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩٣، ١١٩٤.

(٣) المغني: ٤٩. قال ابن هشام في ضابط مجيء أن مفسرة بعد القول: ((فيُقال في هذا، الضابط: ألاَّ يكون فيها حروف القول، إلاَّ والقول مؤوَّل بغيره)) .

(٤) النكت: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٥) ينظر: الأزهية: ٦٩، ٧٠.

(٦) ينظر: رصف المباني: ١١٦.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٨.

وسأورد بعضا من أقوال النحاة التي تشترط ذلك:

قال السيرافي: ((وأما «أن» التي بمعنى «أي» فهي نائبة عن القول وتأتي بعد فعل في معنى القول وليس بقول))(١).

وقال: ((واعلم أن «أن» إذا كانت بمعنى «أي» للعبارة فهي محتاجة إلى ثلاثة شرائط. أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره أو تعبر عنه فيه معنى القول وليس بقول. وقد مضى هذا))(٢).

وقال ابن الحاجب: ((وهل يقع بعد لفظ القول نفسه؟ كقولك: قال زيد: أن افعل، كذا، فيه نظر))(٣).

وقال ابن جمعة: ((ومن جملتها أن تكون مفسرة بمعنى أي، ولا تقع مفسرة إلا بثلاث شرائط... الثالثة: أن يكون الفعل الذي يفسره في معنى القول، وليس بقول صريح على الأصح))(٤).

وقال ابن هشام: ((وهي إنّما تأتي بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه))(٥).

وقال علاء الدين الأربلي: ((ورابعها أن تكون يعد معنى القول دون صريحه))(٦).

وقال المرادي: ((وعلامتها أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول دون حروفه. نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾(٧) ولا تقع بعد صريح القول، خلافاً

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٨٣.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٠٢.
(٣) الإيضاح: ٢/ ٢٣١.
(٤) شرح ألفية ابن معط: ٢/ ١١٥٧.
(٥) المسائل السفرية: ٣٩.
(٦) جواهر الأدب: ٩٣.
(٧) المؤمنون:٢٧، وتمامها: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُون تي).

لبعضهم))[١].

وقال السمين الحلبي: ((قوله: ﴿أَلاَّ تُشْرِكُواْ﴾[٢] فيه أوجه أحدها: أنَّ «أَنْ» تفسيرية لأنه تَقَدَّمَها ما هو بمعنى القول لا حروفه))[٣].

وقال الخراط: ((قوله: ﴿أَنْ آمِنُواْ﴾ [٤]: «أن» تفسيرية، وجملة «آمنوا» تفسيرية، وقد سبقت بفعل فيه معنى القول دون حروفه))[٥].

والعجيب أن الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي اعتد بهذا الشرط، قال: ((وقوله: أي أرسل[٦] يعني أن تفسيرية هنا وأشار بما بعده إلى توفر شرطها عند النحاة، وهو تقدم ما تضمن معنى القول دون حروفه))[٧].

وقال: ((قوله: ((أي بورك))[٨] يعني أنّ «أن» تفسيرية وشرطها موجود وهو تقدم ما فيه معنى القول دون حروفه كالنداء، كما أشار إليه المصنف رحمه الله))[٩].

---

(١) الجنى الداني: ٢٢١.

(٢) الأنعام:١٥١، وتمامها: (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون).

(٣) الدر المصون: ٥/ ٢١٣.

(٤) آل عمران:١٩٣، وتمامها: (رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأبْرَار).

(٥) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٨.

(٦) يفسر قول الله تبارك وتعالى: (أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيل) الشعراء: ١٧.

(٧) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى: ٧/ ٨.

(٨) يفسر قول الله تبارك وتعالى: (فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين ۝) النمل: ٨.

(٩) حاشية الشهاب: ٧/ ٣٣.

المسألة السابعة

معنى الحرف الزائد

قال الخفاجي: ((قوله: ((لا معنى لـ (أَنْ) الزَّائدة غير التَّوكيد)) إلخ.

أقول: هذا كلُّه كلامٌ ساقط أساساً ومبنى، ومختلٌّ لفظاً ومعنى إذا تأَمَّلْته، وجدت فيه خللاً ... وقال: فقول أَبِي حيَّان وَالمص: إنَّ الزَّائد لا يدلُّ على غير التَّأكيد، غير مسلَّمٍ، كيف وقد قالوا: «مِنْ» الزَّائدة تَدُلُّ على العموم في نحو: «ما جاءنِي مِنْ أَحَدٍ»[١]، ومثله كثير لمن له بصيرة)).

اختلف النحاة فيما يدل عليه الحرف الزائد على قولين:

القول الأول: أنه يدل على التوكيد لا غير.

وبهذا القول قال سيبويه[٢]، والأخفش[٣]، والمبرد[٤]، والنحاس[٥]، وابن السراج[٦]، والزجاج[٧]، والرماني[٨]، وابن جني[٩]، والهروي [١٠]، وابن يعيش[١١]،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٧، والمقتضب: ٤/ ١٣٧، والأزهية: ٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٥، والجنى الداني: ٣١٦، ٣١٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/١٢٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/ ٤٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢١٥.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٣٧، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ١/ ٢١٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/١٠٣ – ١٠٤.

(٨) ينظر: منازل الحروف: ٤٧.

(٩) الخصائص: ٢/٢٨٤.

(١٠) ينظر: الأزهية: ٦٨.

(١١) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٦٧.

والقرطبي[١]، وأبو حيان[٢]، والمرادي [٣]، وناظر الجيش[٤]، والرعيني[٥].

قال سيبويه: ((وتكون توكيدًا أيضًا في قولك: لمَّا أَنْ فَعَلَ، كما كانت توكيدًا في القسم))[٦].

وقال في الكلام عن «ما»: ((... وقال الله ﷻ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[٧] وهي لغوٌ في أنها لم تُحْدِث إِذْ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد للكلام))[٨].

وقال أيضاً عن «لا»: ((وأما «لا» فتكون كما في التوكيد واللغو))[٩].

وقال المبرد: ((وَتَقَع زَائِدَة توكيدا كَقَوْلِك لمّا أَنْ جاءَ))[١٠].

وقال ابن السراج: ((وحق المُلْغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد))[١١].

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٣٧.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩١.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٥.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٨/ ٤٢٧٦.
(٥) ينظر: شرح الرعيني (السفر الأول): ١/١٣١.
(٦) الكتاب: ٤/ ٢٢٢.
(٧) النساء:١٥٥، وتمامها: (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاء بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلا ﷺ).
(٨) الكتاب: ٤/ ٢٢١.
(٩) الكتاب: ٤/ ٢٢١.
(١٠) المقتضب: ١/ ٤٩.
(١١) الأصول: ٢/٢٥٩.

وقال ابن جني[١]: ((وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها))[٢].

وقال الرماني: ((وزائدة نحو لما أَن جئتني أكرمتك والمعنى لما جئتني أكرمتك إلّا انك أتيت بأن للتوكيد ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا﴾[٣]))[٤].

وقال أبو حيان: ((ولا تفيد غير التوكيد))[٥].

وقال المرادي: ((ولا تعمل أن الزائدة شيئاً، وفائدة زيادتها التوكيد)) [٦].

وقال الرعيني: ((والزائد على قسمين: زائد عامل مؤكِّد نحو: ما جاءني من أحدٍ، فـ«مِنْ» زائد عامل مؤكِّد، وزائد مؤكِّد غير عامل نحو: ما إنْ يقوم زيد، فـ«إنْ» زائد مؤكِّد غير عامل. هذه القسمة المرضية)) [٧].

وقال عباس حسن: ((أثرها معنوي محض، هو تقوية المعنى وتأكيده، كالشأن في الحروف الزائدة المهملة)) [٨].

وقال ابن يعيش: ((وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى إِذْ ذلك يكون كالعبث والتنزيل مُنَزَّهٌ عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى على ما سنذكره في كل حرف منها، وإن كان الثاني

(١) الخصائص: ٢/٢٨٤.

(٢) الخصائص: ٢/٢٨٤.

(٣) العنكبوت: ٣٣، وتمامها: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لاَ تَخَفْ وَلاَ تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلاَّ امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِين ﴾.

(٤) منازل الحروف: ٤٧.

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩١.

(٦) الجنى الداني: ٢٢٢.

(٧) ينظر: شرح الرعيني (السفر الأول): ١/١٣١.

(٨) النحو الوافي: ٤/ ٢٩٢.

فليس كما ظنوا؛ لأن قولنا «زائد» ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى ألبتة بل يزيد لضرب من التأكيد والتأكيد معنى صحيح)) [١].

وقال: ((وقد تزاد «أن» المفتوحة أيضًا توكيدًا للكلام)) [٢].

القول الآخر: أنها تكون لمعان أخر غير التوكيد.

وقال به السهيلي[٣]، والرضي[٤] وابن الأثير [٥]، والزركشي[٦]، وعبد القادر العاني[٧]، ومحيي الدين درويش[٨].

قال السهيلي: ((فإذا كان التسبيب حسن إدخال أن بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا﴾[٩]، و﴿فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ﴾[١٠]، ونحوه))[١١].

وقال الزركشي: ((قوله: ﴿فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ﴾ فجيء بـ«أنْ» ولم يأت على الأصل من الحذف لأنّه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السّلام بعد طول

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢٨/٨– ١٢٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦٧/٥.

(٣) نتائج الفكر: ٩٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٣٣/٤.

(٥) المثل السائر: ٢/ ١٥٢.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٢٧.

(٧) بيان المعاني: ٣/ ٢٥٦.

(٨) إعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٤٢٨.

(٩) العنكبوت: ٣٣.

(١٠) يوسف:٩٦، وتمامها: (فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُون ٹ).

(١١) نتائج الفكر: ٩٨.

الحزن وتباعد المدّة ناسب ذلك زيادة أنْ لما في مقتضى وصفها من التّراخي))[١].

قال الرضي: ((وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يُتوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك)) [٢].أَوْ

وقال: ((قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في «مِنْ» الاستغراقية والباء في خبر «ما» و«ليس». وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيّأ لاستقامة وزن الشعر أو لحُسْن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية)) [٣].

وقال: ((ولا يجوز خُلُوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلاّ لعُدَّتْ عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولاسيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأئمته عليهم السلام)) [٤].

وقال عبد القادر العاني: ((وأن هنا ليست بزائدة لأن الزائد عبث ولا عبث في القرآن لأنها أفادت تحسين اللفظ والتأكيد واستقامة وزن الكلام)) [٥].

وقال محيي الدين درويش: ((﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ أن زائدة بعد لما تفيد المهلة مع الترتيب في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما))[٦].

وقال الكفوي: ((إذا توسطت كلمة «أَنْ» بين «لما» والفعل دلّت على أن الفعل

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٢٧.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٤٣٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٤٣٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٤٣٢.
(٥) بيان المعاني: ٣/ ٢٥٦.
(٦) إعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٤٢٨.

كان فيه تراخ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾))[١].

وقال ابن الأثير: ((وقد اتفق النحاة على أن «أن» الواردة بعد لما وقبل الفعل زائدة فقلت له النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنهم نحاة ... وليس الأمر كذلك بل إذا وردت لما وورد الفعل بعدها بإسقاط أن دل ذلك على الفور وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور وإنما كان فيه تراخ وإبطاء... وهذه دقائق ورموز لا تؤخذ من النحاة لأنها ليست من شأنهم))[٢].

وقد رد عليه الصفدي بقوله: ((أقول: هذا من جناية إعجاب المرء بعقله ورأيه، ألا تراه كيف تصور الخطأ صوابا، ثم أخذ يتبجح بأنه ظفر بما لم يفهمه النحاة ولا يعلموه، أتراه ما نظر إلى هذه الفاء التي هي للتعقيب عقيب ماذا وردت... ... ولهذا قال النحاة: إنها هنا زائدة))[٣].

وقد ذكر بعض العلماء الخلاف دون اختيار، قال الخوارزمي: ((محصول ومذاهب الناس في هذه الحروف على قولين: أحدهما: أنها زيدت للتوصل إلى الفصاحة فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شيء من الأمور اللفظية فإذا دعم بشيء من هذه الزوائد صلح. الثاني: أنها زيدت توكيداً للمعنى))[٤].

وقال ابن الخشاب: ((اختلفوا في جواز إطلاق الزائد في القرآن، والأكثرون على جوازه. نظرا إلى أنه نزل بلسان القوم وبتعارفهم؛ لأن الزائدة بإزاء الحذف هو

(١) الكليات: ١٠٤٦.
(٢) المثل السائر: ٢/ ١٥٢.
(٣) نصرة الثائر على المثل السائر:٣١٤.
(٤) ينظر: التخمير: ١١١/٤.

الاختصار، وهذا للتوكيد والتوطئة))[١]، وإن كان كلامه عن كتاب الله ﷻ فهو كذلك في كلام العرب.

وقد علق الشمني على من أجاز للحرف الزائد معنى غير التوكيد كمن الزائدة حيث إنها ترد للتنصيص على العموم كقولك: ما جاءني من رجل، فإنه بدون من ظاهر في الاستغراق، وبها نص فيه، فقد ثبت للزائدة معنى غير التأكيد بقوله: ((وأقول: ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد، فإن التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك النفي؛ لأن التوكيد تقوية للكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه))[٢].

ويتضح أن الحروف الزائدة لا تخلو من معنى التأكيد.

المسألة الثامنة

الضَّمائر تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها

قال الخفاجي: ((قوله: ((الضَّمائر تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها)) .

يعنى إذا اتَّصلت ردَّتها لأصولها، وهذا مِمَّا ذكره النُّحاة، لكنَّه مردود بما يشهد به الذَّوق والسَّمع، فإنَّهُمْ كثيراً ما يضيفونها ولا يرُدُّونَها لأصلها، نحو: غَدِه، وَيَدِهِ، وَدَمِهِ، وآلِهِ...))[٣].

أفرد السيوطي في الأشباه والنظائر بابا أسماه الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، بدأه بقوله: ((هذه القاعدة متفق عليها))[٤]، ذكر فيه كثيرا من أقوال النحاة.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٠٥، والزيادة والإحسان في علوم القرآن: ١/ ٤٢٠.

(٢) المنصف: ١/ ٦٠.

(٣) النكت: ٢٨٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٨٧.

وقد تتبعت هذه المسألة فوجدت من النحويين من ذكرها دون تقييد، ومنهم من ذكر قيدا، فممن ذكرها دون قيد ابن بابشاذ[١]، وابن الدهان[٢]، والأبدي[٣]، وابن مالك[٤]، وابن فلاح[٥]، وابن أبي الربيع [٦]، وابن النحاس[٧]، والمرادي[٨]، والحلبي[٩]، وابن عقيل[١٠]، وناظر الجيش[١١]، والشاطبي[١٢]، ومحيي الدين درويش[١٣].

ومنهم من قيدها بأن الرد غالب، كابن جني[١٤]، وابن إياز[١٥].

قال ابن جني: ((الإضمار يرد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها))[١٦].

وقال ابن إياز[١٧]: ((إذا كان هذا الأصل يراعى مع غير الضمير وجبت

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٢٩٣

(٣) ينظر: شرح الجزولية: ١/ ٢٧٢، وتمهيد القواعد: ١/ ١٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٤.

(٥) ينظر: المغني: ١/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٦) ينظر: البسيط: ٤٧٧/١.

(٧) ينظر: التعليقة على المقرب: ٢٠٦.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ١٥٤، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٧٣٤.

(٩) ينظر: الدر المصون: ٢/ ٣٠٨.

(١٠) ينظر: المساعد: ١/ ٥٣٧.

(١١) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٢٩.

(١٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ١٢٣.

(١٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣٣١.

(١٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٠٣، و١/ ٣٢٧.

(١٥) ينظر: المحصول: ١/ ٢٩٣

(١٦) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٢٧.

(١٧) يعني بأن أصل البناء السكون، المحصول: ١/ ٢٩٣

مراعاته معه لرده أكثر الأشياء إلى أصولها))[١].

ومنهم من ذكره في موضع دون قيد، وفي آخر بقيد، كابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبي حيان[٤].

قال ابن يعيش: ((الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها))[٥].

وقال: ((الإضمار ممّا يردّ الأشياءَ إلى أُصولها في أكثر الأحوال))[٦].

وقال ابن عصفور: ((والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها))[٧].

وقال: ((لا يلزم ردّ المضمر الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع، ألاَ ترى أَنَّ التَّاء بدل من الواو في «تُكَأَة»؛ لأَنَّه من «تَوَكَّأ»، ثُمَّ إذا أضافوها إلى مضمر قالوا: هذه تُكَأَتُكَ، ولم يردُّوها إلى أصلها))[٨].

وقال أبو حيان: ((الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها))[٩].

وقال أبو حيان: ((الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها غالبًا))[١٠].

وخالف أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي هذه القاعدة فقال: ((إنما يرُد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد، لا لأجل الإضمار؛ فلا يقاس

(١) المحصول: ١/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٧.

(٣) ينظر: الممتع الكبير: ٢٣١، وشرح الجمل: ١/ ١٨٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٧٥.

(٥) شرح المفصل: ١/ ٤٣٣.

(٦) شرح المفصل: ٤/ ٤٩٢.

(٧) شرح الجمل: ١/ ١٨٤.

(٨) ينظر: الفتح القريب: ٤٥٩، وينظر: المقرب: ١/ ١١١.

(٩) التذييل والتكميل: ١/ ٧٥، و٤/ ٢٣٧.

(١٠) التذييل والتكميل: ٢/ ١٣٤، و٨/ ٨٥.

عليه ما لا سبب فيه. مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه. ولا يحتاج إلى تعليل إلا أن يخالف الاستعمال))[١].

وقد رد عليه السخاوي فقال: ((قوله: ((إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار)). كلام متناقض يقتضي أن الضمار يرد ولا يرد!. وقوله: ((مع أن الشيء إذا جاء علي أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه))، فأقول: بلي فيه سؤال؛ لأن قولنا: بك لأفعلن، قد جاء علي أصله وفيه من السؤال لم لم يجز أن يقول: وك ولا تك، فاختصاص الباء بهذا لابد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل، ولهذا تقول: أقسم بالله، ولا تقول: أقسم والله، ولا أقسم تالله))[٢].

وأما بالنسبة لنص ابن هشام في المغني فقد أورد عليه الدماميني: نحو قوله:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الْرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ[٣]

وقوله:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا[٤]

(١) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ٢/ ٧١٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٩٠.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة: ٢/ ٧١٧.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في الأزهية: ٦٢، والإنصاف: ١/ ٢٠٥، وشرح المفصل: ٨/ ٧١، ورصف المباني: ١١٥، ومغني اللبيب: ١/ ٣١، والجنى الداني: ٢١٨، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٠٥، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣١١، والأشباه والنظائر: ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢، والخزانة: ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢، وهمع الهوامع: ١/ ١٤٣.

(٤) البيت من المتقارب لكعب بن زهير في الأزهية: ٦٢، وتخليص الشواهد: ٣٨٠، وليس في ديوانه، ولجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية: ١/ ٣٠٩، وشرح أشعار الهذليين: ٢/ ٥٨٥، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٢، والخزانة: ١٠/ ٣٨٤، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني: ١/ ١٠٦، وبلا نسبة في الإنصاف: ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل: ٨/ ٧٥، وأوضح المسالك: ١/ ٣٧٠، ومغني اللبيب: ١/ ٣١.

فإن قلت هو ضرورة فلا يرد، قلت: فما تصنع بمثل يدك ودمك وفيك؟))[١].

وقد أجابه الشمني بأن: ((مراده أَنَّ الضَّمائر تَرُدُّ الأشياء الَّتِي استعملت على غير أصلها إلى أصولها المستعملة، وما ذُكِرَ من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه)) [٢].

والدسوقي فقال: ((وأجيب بأن هذا ضرورة، ولا يرد يدك ودمك وفمك؛ لأن الضمائر ترد الأشياء لأصولها المستعملة، وأصل يد ودم وفم غير مستعمل))[٣].

وقال الأنطاكي: ((الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها أي المستعملة، فلا يرد مثل: يدك ودمك كما ظن، بل يرد مثل قوله:

فَلَـوْ أنْـكِ فِـي يَـوْمِ الْرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي

والأَولى أن يقال إنه حكم أكثري لا كلي كما نقل ابن عصفور))[٤].

ولم يرض الخفاجي بهذه الردود، فقال: ((أجاب عنه بعض الشُّرَّاحِ: ((بِأَنّ المراد: أَنَّ الضَّمائر تَرُدُّ الأشياء الَّتِي استعملت على غير أصلها إلى أصلها المستعمل، وما ذُكِرَ، أصله غير مستعمل)). قلت: هذا غير مسلَّم أَيْضاً، فإِنَّك تقول: مدَّكرة، ومومنة، بإبدال، وَدُونه في الإضافة، وكذا غيره مِمَّا لا يُحْصَى))[٥].

ولا يرد ما قاله إذا قيدت القاعدة بأنها غالبة، والله أعلم.

---

(١) شرح مغني اللبيب: ٢٢١.
(٢) المنصف: ١/ ٦٧.
(٣) حاشية الدسوقي.١/ ١٠٧.
(٤) غنية الأريب: ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.
(٥) النكت: ٢٨٥.

دخول «أم» المنقطعة على مفرد

قال الخفاجي: ((قوله: ((وخَرَقَ ابن مالك إجماع النُّحاة))[١] إلخ.

... وفي كون ما ذُكِر خَرْقاً للإجماع، نَظَرٌ؛ فإِنَّ ابْنَ النَّحَّاس... ومنه يُعْلَمُ أَنَّ كون ما ذُكِرَ خَرْقاً للإجماع، غير مُسَلَّم))[٢].

لم أجد من نقل الإجماع في هذه المسألة قبل ابن هشام، وقد تتبعت هذه المسألة فوجدت فيها رأيين:

الرأي الأول: جواز دخول «أم» المنقطعة على مفرد، وإن كان قليلا.

وقال به السكاكي[٣] وابن يعيش[٤] وابن النحاس[٥] وابن مالك[٦]، وعباس حسن[٧] من المحدثين.

قال ابن النحاس: ((قوله: ولا يقع بعدها إلَّا الجملة. فيه نظر: فإِنَّهم نصوا على أنك إذا قلتَ: هل قام زيد أم عمرو؟ إنّ «أمْ» هنا المنقطعة، وإن كان بعدها مفرد،

---

(١) مغني اللبيب: ٦٨. قال ابن هشام: ((ولا تدخل «أَمْ» المنقطعة على مفرد؛ ولهذا قدَّروا المبتدأ في «إِنَّها لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ»، وخَرَقَ ابنُ مالك في بعض كُتُبِه إجماعَ النَّحْوِيِّين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أَنَّها تعطف المفردات كـ«بَلْ»، وقدَّرها هنا بـ«بَلْ» دون الهمزة)).

(٢) النكت: ٣٦٦.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٥٨٠.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: ١١/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: التعليقة على المقرَّب: ٣٤٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٦٢.

(٧) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٦٠١.

لكن لو قال: الغالب في ما بعدها الجملة لكونه كلاما مستأنفا لم يكن لقوله بأس))[١].

وقال ابن مالك: ((وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها، كقول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء، فأم هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون بعد «بل»، فإنها بمعناها))[٢].

ونقل الطاهر عاشور عن السكاكي إجازة ذلك، قال: ((صاحب «المفتاح» من أنّ علامة أم المنقطعة كون ما بعدها جملة أمر أغلبي))[٣].

ونقل البغدادي عن ابن يعيش ذلك، قال: ((وممن ذهب إلى أنّ «أمْ» عاطفة ابن يعيش))[٤]، ولم أجد قوله.

وقال عباس حسن: ((«أم» المنقطعة لا تدخل في الغالب إلا على جملة))[٥].

وردّ ان مالك على من زعم أن التقدير بل أهي شاء بقوله: ((وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل، وأن التقدير: بل أهي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها. وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلا أم شاءٌ، فنصب ما بعد «أم» حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع))[٦].

الرأي الآخر: عدم جواز دخولها على مفرد.

---

(١) التعليقة على المقرَّب: ٣٤٥.
(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٦٢.
(٣) التحرير والتنوير: ١/ ٥٨٠.
(٤) خزانة الأدب: ١١/ ٢٨٧.
(٥) النحو الوافي: ٣/ ٦٠١.
(٦) شرح التسهيل: ٣/ ٣٦٢.

وقال به سيبويه[١]، والفارسي[٢]، وابن السيرافي[٣]، وابن جني[٤]، وابن بابشاذ[٥]، وابن الشجري[٦]، وابن الأثير[٧]، والسخاوي[٨]، وابن إياز[٩]، والرضي[١٠]، والمالقي[١١]، وأبو حيان[١٢]، والسيوطي[١٣]، وعزي للجمهور[١٤].

وقال ابن السيرافي: ((و«أم» المنقطعة هي التي ما بعدها جملة، ولا تكون عاطفة لاسم على اسم قبلها))[١٥].

وقال ابن الشجري: ((ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد))[١٦].

وقال ابن إياز: ((ولا يعطف بها إلا جملة على جملة))[١٧].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٦٧.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٥٤، والمسائل المنثورة: ١٩٠، والإيضاح العضدي: ٢٩٩.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٧٩.

(٤) ينظر: اللمع: ٩٤.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٧.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٣٦٧.

(٨) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ٢/ ٧٤٣.

(٩) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٩٣.

(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٠٧.

(١١) ينظر: رصف المباني: ٩٥.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١١.

(١٣) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢٠٣.

(١٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٩، والمقاصد الشافية: ٥/ ١١٤.

(١٥) شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٧٩.

(١٦) أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٧.

(١٧) المحصول: ٢/ ٨٩٣.

وقال السيوطي: ((«لا مفرد» أي لا تدخل عليه خلافا لابن مالك))[١].

وقد اعتذر الأنطاكي لابن مالك، فقال: ((ولعله مبني على تجريد «أم» لمعنى بل فلا خرق))[٢].

وأخذ على ابن هشام عبارته فقال: ((«فالأولى» سابق كلامه يقتضي أن يقول فالصواب))[٣].

ورد الشاطبي على ابن مالك، فقال: ((وظاهر «الكتاب» في المثال المرفوع أنه على ما قاله ابن جني. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ «بل» وحدها ولكن ذلك – ولا بد – قليل، فعليه ينبني النظر في المثال المرفوع، وإذ ذاك يقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزان اتساع البابين))[٤].

ومع أن ابن هشام ذكر أن ابن مالك قد خرق الإجماع إلا أنه بُعيد ذلك اختار ما اختاره ابن مالك، وجعل الرأي السابق للجمهور لا لإجماع النحاة، قال: ((وأظهر الوجهين الاتّصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في إنّها لإبل أم شاء))[٥].

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢٠٣.
(٢) غنية الأريب: ١/ ٢٨٩.
(٣) غنية الأريب: ١/ ٢٨٩.
(٤) المقاصد الشافية: ٥/ ١١٤.
(٥) مغني اللبيب: ٦٩، ويريد بيت المتنبي: أحادٌ أم سداسٌ فِي أحادٍ ... ليبلتنا المنوطة بالتنادي

أصل ألا

قال الخفاجي: ((وقوله: ((رد على من أنكر هذا القسم))[١].

وهي ما يكون «ألا» فيه كلمة واحدة للاستفهام عن النفي؛ إذ لا ينكر اجتماع حرف استفهام وحرف نفي، وقال المص في «شرح الشواهد»[٢]: إن «ألا» التوبيخية، والإنكارية، والتي للاستفهام عن النفي، كلمتان، والتي للتمني، والعرض، والتنبيه، كلمة واحدة، ولو بعد التركيب، ووجه الرد بالبيت: أن الهمزة فيه للاستفهام الحقيقي عن انتفاء الاصطبار، سواء قلنا: «أم» متصلة بمعنى «أي الأمرين» أو منقطعة بمعنى «بل»[٣].

أقول: فيما قاله المص نظر من وجهين:

أن كلامه هنا مناف لما قاله في «شرح الشواهد».

الثاني: أن هذا الرد غير مسلم؛ لأنه يحتمل الإنكار احتمالا قويا، يؤيده قوله: «إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي»؛ فإنه رد لإنكار عدم الصبر، فإن من علم أن الموت كأس يشربه كل أحد لم يجزع ويحزن، فتأمل)) [٤].

أخذ الخفاجي على ابن هشام أمرين، أحدهما: أن كلامه في المغني مخالف لكلامه في تخليص الشواهد، فقد جعل «أَلَا» في المغني بسيطة، وفي تخليص

---

(١) قال ابن هشام: ((والرّابع الاستفهام عن النّفي كقوله: ألا اصطبار... وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين)) مغني اللبيب: ٩٧.

(٢) ينظر: تخليص الشَّواهد: ٤١٤، ٤١٥.

(٣) الذي ردَّه ابن الحنبلي، ينظر: مَغْنَى الحبيب: ٨٤٥/٢.

(٤) النكت: ٦١٨.

الشواهد مركبة، وقد أخذه غيره من شراح المغني كالدماميني: فقد ذكر ((أن في كلام المصنف نظرا من وجهين: الأول: أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني ألا، وليست ألا استفهاما عن النفي، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها... الثاني: أن الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم أن يكون مجموع ألا كلمتين))[١].

وقد اعتذر بعض الشراح والمحشين لابن هشام عن هذا، فقد ذكر الأمير في حاشيته بأن: ((هذا اعتراف منه بأنهما حرفان كل لمعنى، فليس من الحرف الواحد الذي الكلام فيه، وهو واضح، وقد صرح به المصنف في المغني القديم، نقله عنه السيوطي))[٢].

وقد أجاب الشمني أيضا بـ: ((أنا لا نسلم أن المصنف إنما يذكر الحروف المفردة بالأصالة، والتي حصل لها بالتركيب معنى تعد به من المفردات، بل يذكر أيضا غير ذلك، لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الأصالة بأن يترجم له))[٣].

وذكر الأنطاكي أن الهمزة في البيت لمجرد الاستفهام عن نفي الاصطبار، أي المقيد بالنفي، وهو من معاني ألا المركبة كما صرح به في أول البحث، فلا يرد ما قيل: إن ألا ليست استفهاما عن النفي، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها، وأن الاستفهام...، وأما عدم ورود الثاني فظاهر[٤].

---

(١) شرح مغني اللبيب: ٣٨٠.
(٢) حاشية الأمير على مغني اللبيب: ١/ ٦٦.
(٣) المنصف من الكلام: ١/ ١٣١، ١٣٢.
(٤) غنية الأريب: ١/ ٤١٦ .

وأما الأمر الآخر، وهو: أن « ألا» في قول الشاعر:

أَلاَ اصْـــطِبَارَ لِسَـــلْمَى أَمْ لَهَـــا جَلَـــدٌ إِذَا أُلاَقِـــي الَّـــذِي لاَقَـــاهُ أَمْثَـــالِي[١]

يحتمل أن تكون للاستفهام الحقيقي، ويحتمل أن تكون للإنكار، وهو ما يؤيده قوله: «إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي»؛ فإنه رد لإنكار عدم الصبر، فإن من علم أن الموت كأس يشربه كل أحد لم يجزع ويحزن، فتأمل[٢].

فإني لم أجد من قال بهذا قبل الخفاجي، وكل من أورد هذا البيت جعله للاستفهام الحقيقي، كابن مالك[٣]، وابن الناظم [٤]، وأبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، وابن الصائغ[٨]، وناظر الجيش[٩]، والدماميني[١٠]، والعيني[١١]،

---

(١) البيت من البسيط، لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح في ديوانه ٢٢٨، وهو في: شرح عمدة الحافظ: ١/٣٢٠، وشرح الألفية لابن النّاظم: ١٣٩، والجنى الداني: ٣٨٤، والمغني: ٩٧، وابن عقيل: ٢/٢٢، والمقاصد النّحويّة: ٢/٨٠٨، والتّصريح: ١/٣٥٣، والهمع: ١/ ٥٣٢، والخزانة: ٤/٧٠.

(٢) شرح مغني اللبيب: ٣٨٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٧٠.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٣٠٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣١٥، ١٣١٦.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٣٨٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٥١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٥٠.

(٨) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٩٧.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد: ٣/ ١٤٤٨، ١٤٤٩.

(١٠) ينظر: تعليق الفرائد: ٤/ ١٢٦.

(١١) ينظر: المقاصد النحوية: ٢/ ٨٠٨، ٨٠٩.

والشيخ خالد[١]، والسيوطي[٢]، والأشمونى[٣]، والخضري[٤].

قال ابن مالك: ((وزعم أبو علي الشلوبين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولي إجازة ذلك. والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل، ومنه قول الشاعر: ألا اصطبار))[٥].

وقال ابن الصائغ: ((والمراد مجرّد الاستفهام عن النّفي، كقول الشّاعر: أَلاَ اصْطِبَارَ))[٦].

وقال المرادي: ((يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي، نحو: ألا رجل في الدار. ومنه قول الشاعر: ألا اصطبار))[٧]، وقال: ((تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله: ألا اصطبار))[٨].

وقال أبو حيان: ((يراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ، خلافًا للأستاذ أبي علي إذا زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض عن النفي دون إنكار وتوبيخ. وردّ على أبي موسى الجزولي إجازة ذلك. والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، ولكنه قليل، ومنه...، وقول الشاعر: ألا اصطبار))[٩].

---

(١) ينظر: التصريح: ١/ ٣٥٣.
(٢) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٣٢.
(٣) ينظر: شرح الأشمونى: ١/ ٣٤٣.
(٤) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٣٣١.
(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٧٠.
(٦) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٩٧.
(٧) الجنى الداني: ٣٨٤.
(٨) توضيح المقاصد: ١/ ٥٥١.
(٩) التذييل والتكميل: ٥/ ٣٠٤.

وقال: ((وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» فتارة يراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ، خلافًا للأستاذ أبي علي، إذ زعم أنه لا بد من إنكار، وتوبيخ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيح وجود ذلك في كلام العرب. لكنه قليل ومنه... وقوله: ألا اصطبار))[١].

وقال ناظر الجيش: ((اعلم أنه إذا اقترنت همزة الاستفهام «بلا» كانت على أربعة أقسام: الأول: أن يراد بالهمزة الاستفهام، وبلا النفي فيكون المراد حينئذ الاستفهام عن النفي. الثاني... وشاهد القسم الأول قول الشاعر: ألا اصطبار ... وزعم أبو علي الشلوبين أنها لا تقع لمجرد الاستفهام عن النفي[٢]، ورد على الجزولي[٣] إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، ويدل عليه ما تقدم من قول الشاعر: ألا اصطبار لسلمى ... البيت. لكنه قليل))[٤].

وقال العيني في الشاهد الثامن عشر بعد الثلاثمائة في إعراب الشاهد: ((قوله: «ألا» الهمزة للاستفهام، و«لا» لنفي الجنس... ويقال: «ألا» استفهام عن النفي، وفيه رد على الشلوبين، حيث أنكر كون «ألا» للاستفهام عن النفي... الاستشهاد فيه: في قوله: «ألا اصطبار» حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي، والحرفان باقيان على معنييهما وهو قليل؛ فلذلك توهم الشلوبين أنه غير واقع، ولكن بهذا يُردّ عليه كما ذكرناه))[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣١٥، ١٣١٦.

(٢) ينظر: التوطئة: ٣٢٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٣/ ١٠٠٠، ١٠٠١.

(٤) تمهيد القواعد: ٣/ ١٤٤٨، ١٤٤٩.

(٥) المقاصد النحوية: ٢/ ٨٠٨، ٨٠٩.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فها أنا قد أتممت البحث بتوفيق الله، وأسأل الله ﷻ أن يجعله ذخرا لي يوم ألقاه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

كما أسأل الله التوفيق في تسجيل أهم الأمور التي توصلت إليها بعد الانتهاء من هذا البحث، ومنها:

١. لا يزال كثير من كتب الخفاجي رحمه الله مخطوطا.
٢. أجد أحيانا اختلافا في رأي العالم نفسه بين كتبه ذات التنظير وكتبه ذات التطبيق.
٣. ولذا فإني أرى أن مجال البحث ما زال واسعا في هذا.
٤. تميزت نكت الخفاجي بكثرة المصادر وتنوعها.
٥. كان الخفاجي حرا في اختياراته لا تابعا لغيره.
٦. كان الخفاجي يحترم ابن هشام، وقد يشتد عليه في الألفاظ.
٧. لم تكتمل نكت الخفاجي، وإلا لوصلنا علم جم.
٨. اعتمد الخفاجي في مآخذه على ابن هشام على ما سُمع.
٩. كان الخفاجي واسع الاطلاع، ولذا خطأ ابن هشام في مواضع.
١٠. تميزت نكت الخفاجي عن غيرها بمصادر من الكتب المفقودة.
١١. استقلت شخصية الخفاجي، وعاد إلى كتب ابن هشام الأخرى.
١٢. لم يكن الخفاجي يشرح كل ما جاء في متن المغني.
١٣. مال الخفاجي إلى البصريين، ووافقهم في كثير من مسائل الخلاف.

وأخيرا فقد جاء في الحديث عن عائشة < أن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ اللهَ يُحِبُّ إِذَاْ

عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ))[1]، فها أنا ذا أتممت البحث وقد حاولت جهدي أن أتقنه، عملا بهذا الحديث، فإن أوفَّق، فمن الله وحده، فله الحمد، وله الشكر، وهو ما أردت، وإلا فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**

(١) ينظر: مسند أبي يعلى: ٧/ ٣٤٩، برقم: ٤٣٨٦، ومجمع الزوائد: ٤/ ٩٨، وكنز العمال: ٣/ ٣٦٦، برقم: ٩١٢٨.

المصادر والمراجع

(أ) المخطوطات:

١. السوانح والبوارح للخفاجي نسخة دار الكتب الوطنية في تونس برقم ٤٠٥٥، ونسخة الأزهرية برقم ٦٥٣/ ٧٢٤٠ أباظة.

٢. عقد الجواهر والدُّرر في أخبار القرن الحادي عشر، للشِّلِّي، نسخة خطِّيَّة برقم (٥٧١/ نحو) عارف حكمت، مكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة المنورة.

٣. الفتح القريب في شرح مغني اللّبيب (حاشية السيوطي على المغني) مصورة ورقية برقم (٢٩٩١) في الجامعة الإسلامية عن نسخة مكتبة الأحمدية برقم (٩١٠) حلب.

(ب) الرسائل العلمية:

١. البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، للعلامة علي بن محمد الحسني القرشي، رسالة ماجستير، تحقيق أحمد بن محمد القرشي، جامعة أم القرى ١٤١١ هـ.

٢. شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، تحقيق: محمد بن جمل بن أحمد الكناني الزهراني، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ.

٣. شرح الرعيني (السفر الأول) شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني، السفر الأول: تحقيق ودراسة تحقيق: أحمد، حسن محمد عبدالرحمن، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.

٤. الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب لجلال الدين السيوطي – ماجستير – عبد الله أحمد الشنقيطي، الجامعة الإسلامية، ١٤١٨ هـ.

٥. مَغْنَى الحبيب ابن الحنبلي مغنى الحبيب على مغني اللَّبيب، لابن الحنبلي، رسالة دكتوراه. إعداد: علي النصَّار، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤١٨–١٤١٩هـ.

٦. نكت على مغني اللبيب لشهاب الدين الخفاجي، رسالة دكتوراه، تحقيق أ.د عبد الواحد العيد في الجامعة الإسلامية، ١٤٢٧ هـ.

٧. وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم الجعبري (٧٣٢ هـ) رسالة ماجستير، إعداد: نواف بن معيض الحارثي، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦ هـ.

(ج) المجلات:

١. مجلة الدراسات اللغوية، صادرة عن دار الفيصل الثقافية، لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد السابع، العدد الأول، فبراير ٢٠٠٥.

٢. مجلة رسالة الإسلام، مجلة إسلامية عالمية، تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، العدد الثامن والثلاثون، شوال ١٣٧٧.

(د) المصادر:

١. ارتشاف الضرب من لساب العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢. الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: د. عبد الله البركاتي، ود. محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣. الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٥. الأصول في النحو، لابن السرّاج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط/ ٢: ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٦. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. ت:د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث. ط/ ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧. إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ندار الإرشاد للشئون

الجامعية، حمص، سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط/ ٤، ، ١٤١٥ هـ.

٨. إعراب القرآن، للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت. ط/ ٢ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٩. الأعلام لخير الدّين الزركلي. دار العلم للملايين . بيروت . ط/ ٦، ١٩٨٤م.

١٠. أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/ ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١١. الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. دار المأمون للتراث. دمشق. ط/ ١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٢. إنباه الرواة على أبناه النحاة، للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة. ط/ ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري. بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام. تصحيح ومراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٥. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. مطبعة دار التأليف. مصر. ط/ ١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٦. إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

١٧. الإيضاح شرح المفصل، لابن الحاجب. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد.

١٨. البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.ز كريا عبد المجيد النوقي ٢) د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط/ ١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م،

١٩. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط/ ٢، ٢٠٠٢ م . ١٤٢٣ هـ.

٢٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني. مطبعة السعادة، مصر. ط/ ١، ١٣٤٨هـ.

٢١. البديع في علم العربية للمبارك الشيباني ابن الأثير. الجزء الأول: تحقيق: .د. فتحي أحمد علي الدين. الجزء الثاني: تحقيق: د. صالح حسين العايد. جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط/ ١. ١٤٢١هـ.

٢٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. لبنان، بيروت.

٢٣. بيان المعاني، لعبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني، مطبعة الترقي، دمشق، ط/ ١، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٥ م

٢٤. البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٥. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي دار اليقين المنصورة الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٢٦. التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

٢٧. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت. ط/ ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٨. التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الرياض ط/ ١ ١٤٢١ هـ.

٢٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط/ ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٣٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٣١. التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري. مطبوع مع حاشية الشيخ يس الحمصي. دار إحياء الكتب العربية.

٣٢. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني. تحقيق: د. محمد المفدّى. بيروت، لبنان. ط/ ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٣. التعليقة (شرح مقرب ابن عصفور)، لابن النّحَّاس. تحقيق: د. خيري عبد الراضي. دار الزمان، المدينة المنورة. ط/ ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٤. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: مجموعة باحثين، في رسائل دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ ١، ١٤٣٠ هـ

٣٥. تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمان العك و مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط/ ٣، ١٤١٣ هـ /١٩٩٢ م

٣٦. تفسير البيضاوي، (أنوار التنزيل واسرار التأويل)، ناصرالدين الشيرازي البيضاوي، دار صادر، بيروت.

٣٧. تفسير الرازي(التفسير الكبير . مفاتيح الغيب)، فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، ابن علي التميمي البكري الرَّازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ .٢٠٠٠م.

٣٨. تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس ابن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط/ ١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م

٣٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف (ناظر الجيش) تحقيق: أ.د: علي محمد فاخر ومجموعة. دار السلام. ط/ ١. ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٤٠. تهذيب اللغة، للأزهري. تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتب العربي ١٩٦٧م.

٤١. توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب . منسوب للرماني . تحقيق: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. ١٩٥٨ م .

٤٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق :أ.د. عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي. مصر. ط/ ١ . ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٤٣. التوطئة، لأبي علي الشلوبيني. تحقيق: د. يوسف المطوع. ط/ ٢ .

٤٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر،، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٥. جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط/ ٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٤٦. جامع الشروح والحواشي تأليف: عبد الله الحبشي. منشورات المجمع الثقافي. الإمارات العربية المتحدة. ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٧. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٤٨. الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط/ ٤، ١٤١٨ هـ

٤٩. الجمل في النحو. للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط/ ٥، ١٩٩٥م.

٥٠. جمهرة اللّغة لابن دريد. تحقيق: د. رمزي بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت. لبنان. ط/ ١، ١٩٨٧م.

٥١. جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي. تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون. دار المعارف، القاهرة. ط/ ٤.

٥٢. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان. ط/ ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٥٣. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي مطبعة وادى النيل بمصر، القاهر، ١٤٢٩ هـ.
٥٤. حاشية الأمير على مغني اللّبيب، لمحمد الأمير. دار إحياء الكتب العلمية – لبنان.
٥٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تعليق: تركي فرحان المصطفى. دار الكتب العلمية. بيروت. ط/ ٢. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٦. حاشية الدسوقي على مغني اللّبيب. ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين. دار الكتب العمية. بيروت، لبنان. ط/ ١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٧. حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. لشهاب الدين الخفاجي. دار صادر. بيروت.
٥٨. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعها شرح الشواهد للعيني. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٥٩. الحجّة للقرَّاء السبعة، لأبي على الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي. دار المأمون، دمشق. ط/ ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦٠. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. ط/ ١ ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م .
٦١. الحماسة، لابن الشجري. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ.
٦٢. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/ ١ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٣. الخصائص، لابن جنِّي. تحقيق: محمد علي النّجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر. ط/ ٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبّي. دار صادر، بيروت.
٦٥. دائرة المعارف الإسلامية، محمد بن شنب، ترجمه إلى العربية مجموعة من المؤرخين
٦٦. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخرّاط. دار القلم، دمشق. ط/ ١ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٦٧. الدرر السَّنِية حاشية على شرح الخلاصة، تحقيق: د وليد بن أحمد صالح الحسين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٣٢ – ٢٠١١.
٦٨. الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد سيّد جاد الحق. دار الكتب الحديثة، مصر.
٦٩. ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي بشرح أبي البقاء العكبري. ضبط وتصحيح: مصطفى السقّا وزميليه. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٨م.
٧٠. ديوان ذي الرّمة شرح الخطيب التبريزي. تقديم مجيد طراد. دار الكتاب العربي، بيروت. ط/ ١، ١٤١٣هـ-١٩٨٣م.
٧١. ديوان زهير بن أبي سلمى. شرح وضبط/ الأستاذ علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت. ط/ ١ ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
٧٢. ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية. ١٤٢٠ هـ.
٧٣. رسالة منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
٧٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق.
٧٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، تحقيق وتقديم وتعليق الشيخ محمد أحمد الآمد، والشيخ عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط/ ١، ١٤٢٠هـ .١٩٩٩م.

٧٦. ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدّنيا . للخفاجي .تحقيق: عبد الفتاح الحلو . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . القاهرة . ط/ ١، ١٣٨٦ هـ . ١٩٦٧م.
٧٧. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لمحمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة، رسائل جامعية ماجستير، تحقيق: مجموعة باحثين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط/ ١، ١٤٢٧ هـ.
٧٨. سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط/ ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٧٩. سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدّالي. دار صادر، بيروت. ط/ ٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٨٠. سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر . لابن معصوم . مطابع علي بن علي . الدوحة . قطر . ط/ ٢ ١٣٨٢ هـ .
٨١. سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبد العزيز الميمني دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ط/ ٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٨٢. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط/ ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م
٨٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
٨٤. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط ١٤، ١٣٨٥هـ .١٩٦٥م.
٨٥. شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.
٨٦. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النَّحاس. تحقيق: د. وهبة متولي عمر. مكتب الشباب، القاهرة. ط/ ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٨٧. شرح أشعار الهذليّين، لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستّار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٨٨. شرح الأشموني لأبي الحسن علي بن عيسى. تقديم: حسن حمد. دار الكتب العلمية بيروت. ط/ ١، ١٤١٩هـ.
٨٩. شرح التسهيل، لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. دار هجر للطباعة والنشر، مصر. ط/ ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠.
٩٠. شرح التصريح على التوضيح، ليس الحمصي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٩١. شرح الدّماميني على مغني اللّبيب المسمى بالمزج، للدماميني محمد بن أبي بكر، دراسة وتحقيق د. عبد الحافظ حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/ ١، ١٤٢٩ هـ.
٩٢. شرح الرَّضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي، ليبيا. ط/ ٢، ١٩٩٦م.
٩٣. شرح ألفية ابن مالك، لابن النَّاظم. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد. دار الجيل، بيروت . لبنان.
٩٤. شرح ألفية ابن معط، لابن القوَّاس. تحقيق: د. علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي، الرياض. ط/ ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥.
٩٥. شرح الكافية الشافية، لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط/ ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٩٦. شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ .١٩٨٥م.
٩٧. شرح المفصل، لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت و مكتبة المتنبي، القاهرة.
٩٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي مكتبة الرشد. الرياض. ١٤١٣ ، ١٩٩٣.
٩٩. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط/ ١، ١٩٧٧ م

١٠٠. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط/ ١، ١٤١٩ هـ.
١٠١. شرح شواهد المغني، للسيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت. لبنان.
١٠٢. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
١٠٣. شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. محمد حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن، دمشق. ط/ ٢ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٠٤. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ١، ٢٠٠٨ م
١٠٥. شعر الرَّاعي النميري وأخباره. جمع وتقديم وتعليق: ناصر الحاني. مراجعة: عزالدين التنوخي. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.
١٠٦. شواذّ القراءات . للكرماني . تحقيق: د .شمران العجلي . مؤسسة البلاغ . بيروت .ط/ ١ ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١ م.
١٠٧. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي. تحقيق: عبد الفتاح الحلو وَمحمود الطناحي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
١٠٨. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي . دار الجيل . بيروت . لبنان .
١٠٩. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي. ضمن مجموع شروح التلخيص مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
١١٠. العقد والفريد، لابن عبد ربّه الأندلسي. شرح وضبط/ أحمد أمين وزميليه. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
١١١. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت.

١١٢. غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، لمصطفى رمزي الأنطاكي، دراسة مجموعة محققين، جامعة المرقب، ليبيا، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م.

١١٣. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتخب الهمذاني. تحقيق: د. فهمي حسن النمر وَد. فؤاد علي مخيمر. دار الثقافة –الدوحة. قطر. ط/ ١. ١٤١١هـ–١٩٩١م

١١٤. فوات الوفيات والذيل عليها– لابن شاكر الكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس . دار صادر– بيروت.

١١٥. الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ١٤٢٢ هـ.

١١٦. القطع والائتناف، أو الوقف والابتداء، لأبي جعفر النّحّاس. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. ط/ ١. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م

١١٧. الكافية في النحو . لابن الحاجب . تحقيق: د . طارق نجم عبدالله. مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع . جدة. ط/ ١. ١٩٨٦ م .

١١٨. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط/ ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

١١٩. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيخ دار الزمان الطبعة الأولى:١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

١٢٠. الكتاب لسيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

١٢١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل– للزمخشري. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان. ط/ ٢ ١٤٢١هـ– ٢٠٠م.

١٢٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي. بيروت . لبنان.

١٢٣. الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت دار الرسالة. ط:٢. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٢٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١٢٥. لباب الإعراب للإسفراييني. تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب. دار الرافعي للنشر والتوزيع– الرياض. ط/ ١ ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م.
١٢٦. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م
١٢٧. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
١٢٨. اللمع في العربية لابن جنّي. تحقيق: حامد المؤمن. عالم الكتب، بيروت. ط/ ٢ ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م..
١٢٩. متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، توزيع مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع في الكويت، ط/ ١، ١٤٢٧ هـ.
١٣٠. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين ابن الأثير. تحقيق: د. أحمد الحوفي وَ د. بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
١٣١. مجاز القرآن، لأبي عبيده معمر بن المثنّى. تعليق: محمد فؤاد سزكين. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط/ ٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م
١٣٢. المجتبى من مشكل إعراب القرآن لـ أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦ هـ

١٣٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة, بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٣٤. المُجيد في إعراب القرآن المجيد– للصفاقسي. تحقيق: موسى محمد زنين. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. الجماهير العظمى، طرابلس. ط/ ١. ١٤٠١هـ–١٩٨٢م

١٣٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ولإيضاح عنها– لابن جنِّي. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه. لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٣٦. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز– لابن عطيّة. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية– بيروت. ط/ ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٣٧. المحصول في شرح الفصول، لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط/ ١، ١٤٣١ هـ.

١٣٨. المخطوطات المنسوخة في المدينة المنورة المحفوظة في مكتبة عارف حكمت، القسم الثاني، أ. عبدالصمد محمد جان بن محمد ظاهر

١٣٩. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي بمكة المكرمة. دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤٠. المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني بغداد.

١٤١. المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

١٤٢. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق.

١٤٣. مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤، ١٩٨٤، ط/ ١، تحقيق: حسين سليم أسد.

١٤٤. المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري. مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد– الهند. ط/ ١، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

١٤٥. المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني مع حاشية الشريف الجرجاني على المطوّل. تعليق: أحمد عزّ وعنّابة. دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط/ ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٤٦. معاني الحروف، للرُّمَّاني. تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر للطبع، القاهرة.

١٤٧. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت. ط/ ١ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٤٨. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، ط/ ١، ١٤٠٩

١٤٩. معاني القرآن، للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط/ ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥٠. معاني القرآن، للفرّاء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار. دار السرور– مصر ١٩٥٥م.

١٥١. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩، ١٩٩١م.

١٥٢. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٤١٦ هـ.

١٥٤. المغني في النّحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبد الرزّاق السعدي، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩ م.

١٥٥. مفاتيح الغيب، للرازي. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت. ط/ ١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٥٦. مفتاح العلوم، للسكّاكي. تعليق: نعيم زروزر. دار الكتب العلمية، بيروت. ط/ ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٥٧. المفصّل في علم اللغة، للزمخشري. مراجعة وتعليق: د. محمد عزالدين السعيدي. دار إحياء العلوم، بيروت. لبنان، ط/ ١. ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م

١٥٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط/: ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٥٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت.

١٦٠. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد ١٩٨٢م.

١٦١. المقتضب، للمبرّد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. بيروت.

١٦٢. المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

١٦٣. المقدّمة، لابن خلدون، مكتبة ودار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، والدار التونسية.

١٦٤. المقرَّب، لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ط/ ١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٦٥. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، دار المصحف، ط/ ٢، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

١٦٦. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، لأبي عمرو الداني. تحقيق: محمد دهّان. مطبعة الترقّي، دمشق ١٣٥٩هـ، ١٩٤٠م.

١٦٧. المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزَّ وجل، لأبي عمرو الداني. تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م

١٦٨. الممتع في التصريف، لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت. ط/ ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٦٩. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨

١٧٠. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مكتبة الأعيان، ط/ ١، ١٤٢٧ هـ.

١٧١. الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

١٧٢. نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنَّا. دار الاعتصام، القاهرة.

١٧٣. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦١م.

١٧٤. نصرة الثائر على المثل السائر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٧٥. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، وهو مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي،

مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط/ ١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

١٧٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١. أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

١٧٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

* * *